

٢١٧

(كتاب في الفقه الحنفي) بخط عبد الستار مش في القرن

ن

الحادي عشر الهجري تقديرًا .

١٥٢١

١٢ س

٥٦ ق

٦٣٧٥

نسخة حسنة ، ناقصة الأول ، خطها نسخ معتاد

المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الإسلامية

أ - النسخ ب - تاريخ النسخ .

٥/١٤٨٨

فاروق الديرة

فقه الحنابلة

كتاب مخطوط

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

٦٢٧٥ في ٥/٨٩٨٨

الكتاب في الفقه الحنفي

القرية الحادي عشر الهجري

عبد القلبي

عدد الأوراق: ٥٦

ملاحظات:

فائز في الدرر

الا ان يبيع المشترا ويبي او يحتر او يبي وله ان يمنع المبيع
 عن البايع حتى ياخذ الثمن منه طاب للبائع ما ربح ولا خسر
 ولو ادعى على المحتر دراهم فقضاه اياه ثم تصادق انه لا شيء
 عليه طاب له ربحه وكسره بالخسر والسوم على السوم وغيره ^{تلقى}
 الجلب يبيع المحاضر للبادي والبيع عند اذان الجمعة لا يبيع
 من يري ولا يفرق بين صغير وذو رحم محرمة عنه خلاف الكبيرين
 والذو حين باب الاقله حتى يسلح في حق المتعاقدين بيع في ^{حق}
 الثالث وتصلح على الثمن الاول بشرط لاكثر والاقل بلا تعيب
 وجنح اخر لغد ونزله الثمن الاول وهلاك الثمن لا يمنع الاقالة
 وهلاك المبيع يمنع وهلاك بعضه بقدره تمت بار التولية
 في بيع بثمن سابق فامره الحق به وزيادة وشرطه ما للثمن ^{من التولية}
 الاول مثليا وله ان يضمنه الاشياء اياها ^{الاول} القصار والصبي والطرار ^{ان يبيع على السابق}
 والعوض من الاشياء المتساوية كالعبد وطيوان وغيرهما فلو كان
 لا يبيع يبيعه ولا تولية ^{مكر}

(البيع)
 كونه
 بالثمن
 ١٢٤٠

والقفل من الطعام وسوق الغنم ويقول قام على يكد ولا يصح

والقفل من الطعام وسوق الغنم ويقول قام على يكد ولا يصح
الزاعي والمعلم وكيل بيت الحفظ فان كان في مراعاة اخذ
بكل ثمنه اوردته وحظ في التولية ومن اشترى ثوبا فباعه

ببرج ثم اشتراه فان باعه بربح طرح عنه كل ربح قبله وان اخط
بقائه لم يربح ولو اشترى ما ذون مديون ثوبا بعشرة

وباع من سيده خمسة عشر ببيع من احد عشر وكذا

العكس ولو كان مصاربا بالنصف باع ما اشترى بعشرة من المال

خمس عشرة ببيع من اربعة باثني عشرة ونصف فترابح بالايام

بالنعيب ووطي الشيب وبيبا بالنعيب فوطي البكم ولو اشترى

بالف نسله وباع بربح مائة ولم يبيتن خير المشتري فان ائلف

فعلم لزمه بالف ومائة وكذا التولية ومن ولي رجلا شيئا وما

قام عليه ولم يعلم المشتري بكم قام عليه فسد ولو علم في المجلس

المجلس

وعند مالك يجوز في غير الطعام

وعند محمد لا يجوز

وعند مالك يجوز في غير الطعام

فالمجلس ختم فصح بيع العقار قبل قبضه لا يبيع

المنقول ولو اشترى مكيلا كميلا حرم بيعه والكل حتى يكيله

الموزون والمعدود لا المدد وروى التستر في الثمن قبل قبضه

فيه والحط منه والزيادة في المبيع وتعلق الاستحقاق بطله وتاخر

كل دين غير القرض **باب البيع** وهو فضل مال لا عوض في معاوضة

صعته مال وعلمته القدر والجنس فحرم التفاضل والنساء هما فقط

بأحدهما وحلا بعدهما وروى بيع الكيل كالبر والعشيرة

والتمر والمخ والموزون كالنقد من وما ينسب الى الوطى بحسنه ومسايا

لامتفاضلا ومثله كدبره ويعتبر التعيين لا التقابض في غير

الصرف وروى بيع الحفنة بالحفنتين والتفاحة بالتفاحتين والبيضة

بالبيضتين والجوزة بالحوزتين والتمر بالتمرتين والفلس

بالفلسين عيانهما واللحم بالحيوان والكر لكان بالقطن والطب

بالفلسين عيانهما واللحم بالحيوان والكر لكان بالقطن والطب

بالفلسين عيانهما واللحم بالحيوان والكر لكان بالقطن والطب

بالفلسين عيانهما واللحم بالحيوان والكر لكان بالقطن والطب

بالفلسين عيانهما واللحم بالحيوان والكر لكان بالقطن والطب

وعند مالك يجوز في غير الطعام

وعند محمد لا يجوز

وعند مالك يجوز في غير الطعام

وعند محمد لا يجوز

وعند مالك يجوز في غير الطعام

وعند محمد لا يجوز

وعند مالك يجوز في غير الطعام

وعند محمد لا يجوز

وعند مالك يجوز في غير الطعام

وعند محمد لا يجوز

وعند مالك يجوز في غير الطعام

وعند محمد لا يجوز

بالترطب أو بالتمزق أو بالألف والعين والرسب في اللحوم المختلفة ببعضها
 ببعض متفاضلاً وبين البقر والغنم دخل الدقل محل العنب وشحم
 البطن بالآلية أو بالتمزق والخبز بالتمر والدقيق مفاضلاً لا يبيع بالتمر
 بالدقيق أو بالسويق والزيتون بالزيت والسمسم بالشمسج حتى
 الزيت والشمسج أكثرهما في الزيتون والسمسم يستقرض بالخبز وزناً
 لا عدداً ولا يابن السيد وعبد وبنين المسلم والخزني تمت **باب**
الحقوق العلوية لا يدخل بشيء بين كل حق وبشر أم لا الأكل
 حق هو لا ومما فقهه بكل قليل أو كثير هو فيه أو منه ودخل
 بشيء يدركه الكنيف لا ظللة الأكل حق ولا يدخل الطريق ولا
 المسيل والشرب لا ينحو كل حق بخلاف الإجازة **باب الاستحقاق**
 البينة حجة منعقدة لا الأقراء والتناقض مع دعوى الملك
 لا الحرية والطلاق والنسب مبيح ولدت فاستحققت ببينة

تبعها

تبعها ولدها وإن أقرهما الرجل أن قال عبد لمشتري فاشترى فإنا
 عبده فامشترى فإذ هو سر فإن كان البائع حاضراً أو غائباً غيبة
 معروفة فلا يشترى على العبد ولا يرجع المشتري على العبد والعبد
 على البائع بخلاف الرهن ومن ادعى حقاً في دار فصول على مائة
 فاستحق بعضهما لم يرجع بشيء ولو ادعى على ما رجع بنفسه
 ومن باع ملك غيره فلا مال له أن يشتري ويحيد أنه انفق العاقل
 أن المعقود عليه وله حرصاً وصح عتق المشتري من غايب بإجازة
 ببيع ولا يبيع ولو قطعت يده عبد المشتري فاجيز فارتبه
 لمشتريه وصادق بما ذكره على نصف الثمن **باب**
 عبد غيره بغير أمره فبرهن المشتري على إقرار البائع أو رب العبد
 لم يؤمره بالبيع والوداد البيع لم يقبل وإن أقر البائع بذلك عند
 القاضي بطل البيع إن طلب المشتري ذلك ومن باع دار غيره واد

في البيع والشراء

باب البيع

وادخلها المشتري في ماله لم يضمن البائع **باب السلم**
 ما أمكن ضبط ضيقه ومعرفة مقداره صح السلم فيه وما لا فلا
 فيصح في المكبل والموزون الممنوع والعددي المتقارب كالحجر والبيض والفلس
 واللبن والاجران سمي من بني معزم والذي كالشويبان ببيت الدراع
 والصفحة والصفة في الحيوان والطرفة والجود عدد لا وفي الخطب جزم ما هو حق
 او لوطب جزم نزل والجواهر والخز والمقطع والشمع الطري وصح وضرا وعرض
 لومالي والتحم ومكبل وزراع لم يبر قدره وير قدرية او تم تحمله معينة
 ولشرطه بيان الجنس والنوع والصفة والقدرة والاجل واقله شهر وقدره
 راس المال في المكبل والموزون والمعدود ومكان البقاء فيما لم يحمل
 من الاشياء وما لا حمل فيه حيث شاء وقبض راس المال قبل الافتراق
 فان سلم ما في درهم في كبر ما يثمة ديناً عليه وما يثمة نقداً اللهم
 الدين باطل ولا يصح التصرف في راس المال والمسلم فيه قبله

في السلم

اعلم انه لا يجوز السلم الا بطله واقله شهر

طريقان قدر راس المال وان كان
 القبض

القبض شركة او تولية فان تقابلا السلم لم يشتري راس المال من السلم اليه
 برأس المال شيئا ولو اشتري من السلم اليه كرا فامر راس السلم بقبضه قضاء
 لم يصح ولو فرضا وامر بقبضه له ثم لنفسه فقط صح ولو امر بالسلم
 السلم ان يكيله في طرفه ومعه وهو عايب لم يكن قبضا خلا البيع ولو لم
 امة في كبر وقبضت الامة فتقايلا فانت او ماتت قبل الاقالة بقي وصح عليه
 قمتها وعكس شرائها بالالف والقول لدعي الرداءة والتاجيل لا في الوصف
 والاجل وصح السلم في الاستصناع في نحو خوف وطشت وقمقم وله الخيار اذا راه
 والمضايح بيعه قبل ان يراه وموجله سلم المتفرقات صح بيع الكبر والفهر
 والبتاع والطهور والذبي كالمسلم في بيع غير الحجر والخنزير ولو قال
 عبد كذا من ربي الف على الي ضمان لك مائة سوا لالف فباع صح بالالف وبطل
 والضمان وان زاد من الثمن فالالف على زيد والمائة على الضامن ووطئ
 زوج المشتري قبض لا عقده ومن اشتري عبد فباعه فبرهن البائع

لا ضريح

على بيعه وغيبته معرفته وولم يبيع كذا البيع والأبيع كذا ولو غاب
المشتري بين فلان حاضر دفع كل الثمن وقبضه وحسبه حتى ينقد شريكه
ومن باع أمة بالفسق مثقال ذهب وفضة فلهما نصفان وإن قضى
عزيمته وتلف فهو وقضاهما وإن أفرج طيرا وباصرا ولا تكسر ظيبي
في أرض رجل فهو لمن أخذه ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه

بالشرط

بيع	والقسمة	والاجارة	والاجارة
بطل	بطل	بطل	بطل
الرجعة	والصلح عن مال	والابراء	عن الدين
بطل	بطل	بطل	بطل
وعز لا يملك	والاعتكاف	والعمامة	والاقرار
بطل	بطل	بطل	بطل
والوقف	والتحكيم	وما لا يبطل بالشرط الفاسد	القرض
بطل	بطل	بطل	بطل
والهبة	والصفقة	والنكاح	والطلاق
والخلع	والعتق	والرهن	والإضاعة
والوصية	والشركة	والمضاربة	والامارة
			والكفالة

والكفالة والحوالة والوكالة والاقالة والكتابة
واذن العبد في التجار ودعوة الولد والصلح
عن دم عم وعقد لزمته وتعليق الردي بالعيب
او بخيار الشرط وعزل القاضى **كتاب** الصرف وهو بيع بعض
الاثمان ببعض فلو تجاسا بشرط الثمان والتقابض وان اختلفا في حصة
وصاغه والاشراط التقابض فلو باع الذهب بالفضة مجازفة صح ان تقابضا
في المجلس لا يصح في ثمن الصرف قبل قبضه فلو باع دينارا بدينارهم
واشترى بها ثوبا ففسد بيع الثوب ولو باع أمة مع طوق بقيمة
كل الف باتفين ونقد من الثمن الفاقه وثن الطوق وان اشترى بها
باتفين ألف نقد نسمة فانقد ثمن الوفا وان باع سيفاً حليته
خمسون عمالة ونقد خمسين فهو وصحتها وان لم يبين اوقلا من غنمها
ولو اشترى قايلا بقبض صح في السيف دونها الحلية وان تخلص بالاضرب

والأبطال وكوباع اناء فضة وقبض بعض
 ثمنه واكثر قايح فيما قبض والاناء مشركتها
 وان استحق بعض الاثناء من المشتري ما يفي بقسطه او رده ولو
 قطع نقرة فاستحق بعضها اخذها بقي بقسطه بلا خيار صحيح
 بيع درهمين ودينار درهم ودينارين وكثير وشعبه بضعها واحد
 عن درهمين عشرة درهم ودينار درهم صحيح ودرهمين غلة بدر
 هذين صحيحين غلة ودينار عشرة عليهم او عشرة مطلقة ورفع
 الدينار وتقصا عشرة بالعشرة وغالب الفضة والذهب فضة
 وذهب حتى لا يصح بيع الخالصه هما ولا بيع بعض بعض الاثوابا
 وزنا ولا يصح الاستقراض الا وزنا وغالب الفضة ليس في حكم الدراهم
 والدرناير فصح بيعها بحسبها متفاضلا وبالسابع والاستقراض
 بزوج وزنا وعددا او هما ولا يتعين بالتعيين ان كانت لا بزوج ولتساوي

كقالب

كقالب الفضة في التبايع والالتقاء في الصرف كقالب الفضة ولو
 اشترى به او بفاس النافقة شدا او بقصد بطل البيع وصح البيع بالفضة
 النافقة وان لم يعين وبانكاسرة لا حتى يعينها ولو كسرة الفضة
 يجزئ مثلها ولو اشترى شاة بنصف درهم فلو سحر ولو اعلى حيزا
 درهمها وقال اعطني به نصف فلوسا ونصف الاجنة صح **كتاب**

في البيع بالفضة

الكفالة هي ضمان دمة الى دمة مطالبة ويضم بالنفس او بغيره
 بنفسه ومما عثر عن البدن ويضم بغيره وبغيره وبغيره وبغيره
 وقبيل بل لا بانناض لم يفت فان بشرط تسليمه في وقت بعينه احضر فيه
 ان طلبه فان احضره فيه والاحضه الحكم فان غاب مهله مدة ذهابه وآياه
 فان مضت ولم يحضره حبه وان غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب بغيره
 بحيث يقدر المكفول ان يخاضه كمنه يري وان شرط تسليمه في مجلس
 القاضي يسلمه ثم وتبطل عموما المطلوب والكفيل لا الطالب يري وليس
 ايا الكفالة

اي في الخانة تكفلت بنفسه

بما لا يبرهن في الكفاية
بما لا يبرهن في الكفاية

بدفعه اليه وان لم يقبل اذ دفعته اليه فان ابرى وتسلم المطلوب ^{نفسه}
وتسلم وكيل الكفيل ورسوله فان قال لم يقبل فيه عذاه فهو ضامن ^{لما عليه}
فلم يوافق عذاه او ما لم يطلب ضمن المال ومن ادعى على المائة ديناً فقال ^{لا بد من}
ان لم يوافق عذاه فعمل المائة فلم يوافق عذاه فعمل المائة ولا تجزى الكفالة ^{نفسه}
في حذو فود ولا يحبس فيهما حتى يشهد شاهدان مستولان او عدل ^{اي الكفيل}
ولو صح ولا اذا كان ديناً صحيحاً تكفلت عنه بالف وعما لك عليه وعما يدرك ^{اي الكفيل}
في هذا البيع وما يابعت فلاناً فعلى وما ذابك عليه فعلى وما عبق فلان ^{اي الكفيل}
فعلى وطلب الكفيل واكد بون الا اذا شرط البرت فحينئذ يكون حواله كما ^{اي الكفيل}
ان الحواله بشرط ان لا يبرأ بها المحيل كفاية ولو طالب احدهما ^{اي الكفيل}
الاخر وتصح تعليق الكفالة بشرط ملازم كشرط وجوب الحق كان استحق البيع ^{اي الكفيل}
اولاً مكان الاستفاد كان قد ردد وهو مكفول عنه او لعذر وكان غاب عن الحذر ^{اي الكفيل}
ولا يصح تعليق الكفالة بنحو ان هبت الريح او جاء المطر وان جعلوا اجلاً ^{اي الكفيل}

في حذو فود ولا يحبس فيهما حتى يشهد شاهدان مستولان او عدل
ولو صح ولا اذا كان ديناً صحيحاً تكفلت عنه بالف وعما لك عليه وعما يدرك
في هذا البيع وما يابعت فلاناً فعلى وما ذابك عليه فعلى وما عبق فلان

الكفالة

الكفالة ويجزى المال حالاً فان كفاه عظمه فهو من على الزوم والاصدق للكفيل ^{اي الكفيل}
فيما اقر بحلفه ولا ينفذ قول المطلوب على الكفيل فان كفل بامر ورجع مما ادعى ^{اي الكفيل}
عليه ان كفل بغير امره ورجع ولا يبطا الاصل بالمال قبل ان ادعى عنه ^{اي الكفيل}
فان لو زوم لازمه وبوي باده الاصيل واخر عنه بوي الكفيل وتاخذ عنه ^{اي الكفيل}
ولا ينعكس ولو صالح احد همارق المال عن الف على نصفه بوي وان قال ^{اي الكفيل}
الطالب الكفيل بريت الى من المال جمع على المطلوب وفي بوي او ابرى فكل المطلوب ^{اي الكفيل}
تعليق البراة من الكفالة بالشرط والكفالة بخد وقوة ومبيع ومرد ومائة ^{اي الكفيل}
وصح لو ثما ومعصوباً ومقبوضاً على يوم الشري ومبيعاً فاستأجره له ^{اي الكفيل}
معينة مستاجرة وخدمة عبد استوجر للخدمة ولا يقبل الطالب في عقد ^{اي الكفيل}
الان تكفل وارث المريض عنه وعن ميت مفلس وبالقن للموكل ورب المال ^{اي الكفيل}
اذ بيع عبد مفقه وبالعهد والخلاص وما لا يكتسب ثابتة فصل ولو اعطى ^{اي الكفيل}
المطلوب الكفيل قبل ان يعطى الكفيل الطالب لا يثبت منه وما ربح الكفيل ^{اي الكفيل}

ان لم يبرهن الطالب فقول تون الكفيل
ولا يصح قول الاصيل عليه

رقه على المطلق لحي شيئا يتعين ولو امر كفيله ان يتعين عليه حرا
 ففعل المشتري الكفيل والزوج عليه ومن كفل عن رجل عذابه علم
 او عما يقضي له عليه فغاب المطلق فبهره المدي الكفيل ان له على المطلق
 الفاعل يقبل ولو بدله ان له على زيدا وان هذا الكفيل عنه بامره
 عليهما ولو بلا امر يقضي له على الكفيل فقط وكفاله بالذمك سلم
 وشهادته وختمه لا ومن ضمن عده اخر خارجا ومن بها وصمته لا يسب
 وقسمه صح ومن قال الاخر ضمن كل عن فلان مائة الى شهر فقال له
 هي حالة فالقول للمضامن ومن اشترى امة وكفاله رجل بالذمك
 فاستحققت له ياخذ المشتري الكفيل حتى يقضي له بالثمن على البائع
باب كفالة الحرة والعبد بين دين عليهما وكل كفل
 عن صاحبه فيما اذا احدهما لم يرجع بشي على شريكه فان فاد
 على النصف رجوع بالترادة وان كفلا عن رجل وكفل كل عن صاحبه

فيما

فيما ادى رجوع بنصفه على شريكه او بالكل على الاصيل وابرا والطالب
 اخذ الاخر بكمه ولو افترقا المفاوضات اخذ القريب اياها كل الدين يرجع
 احدهما على الاخر حتى يوازي اكثر من نصفه وان كاتب عبده كتابا بعهدة
 وكفل كل عن صاحبه فيما ادى احدهما رجوع بنصفه ولو ستر احدهما
 اخذ اياها من ضمنه من لم يعنفه وان اخذ المعتق رجوع على صاحبه
 وان اخذ الاخر لا ومن ضمن عن عبدا لا يؤخذ به بعد عتقه فهو حال
 وان لم يسمه ولو اذبح رقبته العبد فكفل به رجل فان العبد فبر من المدي
 انه له ضمن قيمته ولو اذبح على عبدا مالا وكفل بنفسه رجل في العبد
 بروي الكفيل ولو كفل عبد عن سيده بامره فعنف فاداه او كفل سيده
 عنه واداه بعد عتقه لم يرجع واحده على الاخر **كتاب**
الحوائج في نقل الدين من الذمة الى ذمة وتصح في الدين
 لا في العين برضا المحض والمحتاج عليه ويرى المحض بالقبول من الدين

يا ايها الذي
 يا ايها الذي
 يا ايها الذي

ولم يرجع المحتال على المحيل لا بالتوهم وان كان محمداً محمداً ولا
 بنية له عليه وموت مفلساً فان طلب المحتال عليه المحيل فقال المحيل
 اصلك من أين كي عليك لا يقبل قول من المحيل مثل الدين واذا قال
 المحيل المحتال هلكتك لنفسه لي فقال المحتال هلكتك بيد من عليك
 فالقول للمحيل ولو ارجع حاله عند زير ودبعة متحت فان هلكتك
 وكره الشفاعة **كتاب القضاء** اهله اهل الشهادة والقاضي اهل القضاء
 كما هو اهل الشهادة الا انه لا ينبغي ان يقلد ولو كان القاضي عدلاً
 باخذ الرشوة لا ينبغي ويستحق العزل واذا اخذ القضاء بالرشوة
 لا يصير قاضياً والقاسق يصلح مقبلاً وقبل لا ينبغي ان يكون القاضي
 فظاً غليظاً جباراً عنيداً وينبغي ان يكون من ثقات في عقله وعقله
 وصلاحه وفهمه وعلمه بالنسبة والاثار ووجوه الفقه والاجتهاد
 شرط الاولوية والمباقة ينبغي ان يكون هكذا وكما ان تقليد الشراف

الحيف

هذا هو الحق لا يخفى على من
 يفكر في هذه المسئلة
 من جهة العقل والدين
 لا يخفى على من يفكر في
 هذه المسئلة من جهة
 الدين والعقل

هذا هو الحق لا يخفى على من
 يفكر في هذه المسئلة
 من جهة العقل والدين
 لا يخفى على من يفكر في
 هذه المسئلة من جهة
 الدين والعقل

الخيف وان امتد لا ولا يسأل له ويجوز تقليد القضاء من سلطان العدل
 والمجابر ومن اهل المصلحة فان تقلد يسأل ديوان القضاة من قبله وهو الخياط
 التي فيها السجلات والمحاضر وغيرها ونظري في اهل المحبوبين فمن
 اقر بحق او قامت عليه بينة الزامه والا نادى عليه وعلى الدواع
 وعلان الوقف بينة او قهره وتضمن قول العز والآن يقر في اليد
 سلمها اليه فيقبل قوله فيهما او يفتي في المحيد اولاد ويرد مدينة
 الامن قريته او ممن جرت عادته بذلك ودعوة خاصة وبشهادة الخنازة
 وقول المريض ويستوي بينهما جلوساً واقبالاً فليست عن مسادة
 احدهما ولا اشارته للقين حجة ومباينة والضمك للوجه والمخارج والقين
 الشاهد **فصل** واذا ثبت الحق للمدعي من دفع ما عليه في حصة
 في الثمن والقرض والمهر والمحال وما التزمه بالكفالة لا في عجز وان ادعى
 الفقر الا ان يثبت عن عجزه غنا في حصة عار او يسأل عنه فان لم يظهر له مال

خلوه ولم يخل بينه وبين غصائه ورده البينة على فحلاسه قبل حبسه ^{البينة}
احي وادرجيس للموسى وحسن الحجة رويته لا في دين ولا في الدنيا ^{في}
عليه **كتاب القاضى** التي البقايا في غيره ويكتب القاضى في غير
وقود فان شهدوا على خصم حكم بالشهادة وكتب حكمه وهو الدعوى
بجلا والام حكمه وكثير الشهادة ليحكم المكتوب اليه ما وهو الكتاب الحكمي
وهو نقل الشهادة في الحقيقة وقرأ عليهم وقسم عندهم وسلم اليهم
وصال المكتوب اليه نظري ختمه ولم يقبله بلا خصم وشهود فان شهدوا
ان كتاب فلان القاضى **كتاب** البينة في مجلس حكمه وقرأه علينا وفتح في القاضى
وقرأه على الخصم والزعم ما فيه وبطل الكتاب دعوى الكاتب وعزل وهو
المكتوب اليه الا اذا كتب بعرضه والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لا يمتنع
الخصم ونقض المرافعة في غير حذوقه ولا يستخلف قاضيا الا ان يوافق اليه
ذلك بخلاف المامود بالجمعة وان ارفع اليه حكم قاضيه **كتاب** خلاف

الكتاب

الكتاب السنة المشهورة والجماع وينفذ القضاء بشهادة الزور ^{في} **كتاب** القاضى
والفسخ ظاهرا وباطنا لا في املاك المرسلة ولا نقضه على غايب الا ان يحضر
من يقوم مقامه كالوكيل والوصي او يكون ما يدعى على الغايب سببا ^ع
لما يدعى على الحاضر كذا في غير ذلك ان اشتراه من فلان الغايب او فرض
القاضى ما لا يثم ويكتب الحكم لا الوصى والاب **كتاب** الحكم حكمه وحكمه
بينهما بنية او قرار او صول في حذوقه ودية على العاقلة صح توصل
الحكم قاضيا ولكل من الحكمين ان يرجع قبل حكمه فان حكم له ما وامني
القاضى حكمه اذا وافق مذهبه والابطال وبطل حكمه لا يثبت وولده وورثته
حكم القاضى بخلاف حكمه عليهم مسائل شتى لا يتردد وورثته فيه
ولا ينفق كوة بلا رضى في العلوية ربيعة مستطيلة يشترع عنها مثلها
غير نافذة لا يفتح اهل الاولى فيهم بابا بخلاف المستديرة ادعى را في يد
رجلانه وهمها له في وقت كذا اولتها اليه فسل البينة ففان حذوقها

فاشترى بينهما منه وبرهن على الشراء قبل الوقت الذي يدعى فيه الهبة
 لا تقبل وبعبارة تقبل ومن قال الامر اشتريته يعني هذه الامنة فانه طابع ان يطاها
 ان شره لا خصوصية ومن قال يقبض عشرة اشترى يعني انهما يوزون ويوزن حرج صدق
 ولو قال السوق لا بصديق ومن قال لا خير لك فقط فبرهن المدعي على ان يكون
 برهن على القضاء والا يبرأ قبل ولو زاد ولا عرف لا ومن ادعى على امره ببيع
 امة فقال لا يبيعها مكر فقط فبرهن المشتري على الشراء فوجد ما عينا فبرهن
 البائع انه برئ اليه من كل عيب غير بطل الصلح بان شاء الله بان مات ذبي
 فقال فوجته اسلمت بعد موته وقالت الورثة اسلمت قبل موته فالقول
 لهم وان قال المودع هذا ابن مودعي لا وارث له غيره دفع المال اليه وان قال
 لاضر هذا ابنه ايضا وكذب لا ولقضى الارث ميراث قدس من الغرماء ولا
 يكفل منهم ولا من ورث ولو ادعى دارا ارثا لنفسه ولا عايب وبرهن
 عليه اخذ نصف المدعي فقط ومن قال مالي او ما امك في المسكنين صدقة فهو

على الفقرة ثم صدقة فليس عليه شيء
 ومن ادعى على امره لا فقل المدعي عليه ملك
 على شيء

على



على مال الزكوة ولو ادعى بثلث ما دفعه على شيء ومن ادعى الهبة ولم يبرهن
 بالوصية فهو وصي بخلاف لو كبر ومن اعلمه بالوكالة صح تصرفه ولا يشك عليه
 واليكرو مستودع بالخيار للبرج بكتابة عبده وللشفيع والمسلم الذي يبرهن
 عير ولو باع القايض او منه عبدا للفراماء واخذ المال فضاء واستحق العبد
 له رهن من رجع المشتري على الغرماء وان امر القايض ببيعهم فاستحق
 او مان قبل القبض فضاء المال رجع المشتري على الوصي وهو على الغرماء ولو قال
 قاض عدرا على قضيت على هذا الرجوع او بالقطع او بالقر ب فافعل وسئل
 فعلم وان قال قاض عدرا على هذا الرجوع او بالقطع او بالقر ب فافعل وسئل
 فقال الرجل اخذت ظمما فالقول للقايض وكذا لو قال قضيت بقطع يدك
 في حق اذ كان المقطوع والما يجوز منه مال مقبلا ثم فعد وهو قاض
كتاب الشتمان هي اخبار عن المشاهدة واعيان
 لا عن تخمين وحسبان وتلزم بطل المدعى ومنه ما في الحد وراجه بقول

في السرقة اخذ الاسبق وشرط للزنا اربعة رجال وبقية المحرور القصص
رجلان وللولادة والبكارة وغيور النساء لا يطلع عليه رجل امرأة ولا غيرهما
رجلان او رجل وامرأتان ولكل لفظ الشهادة والعقالة ويسأل عن الشيء
سرا ولا ينفق في سائر حقوق وتعديل الخصم لا يصح والواحد يكفي
للتزكية والرسالة والبرحة وله ان يشهد بما سمع او رأى كبيع
والاقرار وحكم الحاكم والفصل والقتل وان لم يسمع عليه ولا يشهد بشهادة غيره
ما لم يشهد عليه لا يعمل شاهد وقاض وراي بالخطان لم تذكر ولا يشهد
لم يعينه الا السب لموت والنكاح والدخول ولولاية القاضي واصل
الوقف فله ان يشهد بها اذا اخبره بما يثبت به ومنع فيه شيء في
الزيف كذلك يشهد انه لم وان فسر للقاضي انه يشهد بالتسامع او
او معاينة اليد لا تقبل ومنشده ان حضر في فلان او صلى على جنازة
فهو معاينة حتى يوفى للقاضي قبل **باب** تمت قبل الشهادة ولا ين

لا يقبل

لا يقبل ولا تقبل شهادة الابي والممولى والصبي الا انه ينجح في الدف
والصغر وادبنا بعد الحرية والبلوغ والمحرور في قذف وان تدل
ان المحذوف في قذف ثم السمل والولد له ويدرء عليه واحد
الزوجين الا في البينة لعبد ومكاتبه والشريك الشريك فيما هو مشترك
والخنثى والنابحة والغنة والعذر ان كانت عراوة ذبوبة وصل
من الشجر على التمس ومن يلعن بالطهور او يلعن للناس او يتركه في
جيب الحد او يدخل الحمام بلا ازار او يكمل الرياء ويقامر بالفرق والتمسح
او تقوته الصلوة بسبهما او يبول او يلم على الطريق او ينظر ببيت
السفوف تقبل لاختيه وعده وابوه ورضاعا وام امراته ونسبها وزوج
بنته وامرأة ابنه وابنه واهل الهوى الا الخطابية والزوي على مثله
والحر بن مثله لا على الذمي واليه نصبة ان اجتمع الكفايد
والاقل والخصي وماله ثاقل ثلثي والعمال والفقير المفق

ولو شهدان اباهما او محلي اليه ولو جازون انكر لهما ولو شهدان
اباهما وكلم يقض دينه وادعي الوكيل وانكر ولا يسمع القاضي الشهادة
على وجه ومن شهد ولم يبرح فازدعمت بعض شهادتي تقبل ولو عدل الله
باب في الاستدلال في الشهادة ان واقفة الدعوى قبلت ولا الادعي دارا
اولا في قسمه على مطلق لغت وبكس لا ويعتبر انفا والشاهد من
لفظا ومعنى فان شهد احدهما بالف والاخر باليمين لم يقبل وان شهد الاخر
بالف وخمس مائة والمدعي ذكر قبلت على الف ولو شهد بالف وقال احدهما
فضا منها خمسمائة تقبل بالف ولم يسمع انه قضاه الا ان يشهد معه
اخر وينبغي ان لا يشهد حتى يقر المدعي بما يقض ولو شهد ابقض الف
ويشهد احدهما انه قضاه جازت الشهادة على الفرض ولو
لو شهد اياه قتل زيد ابوم النحر عكة واضان قتلت يوم الخميس
البحرية فان قضى باحدهما ولا بطلت الاخرى ولو شهدا على

سرق

على سرق بقرعة واصتلفا في لولها قطع بخلاف التكررة والا انوث
والفصب ومن شهد رجل انه اشترى عبد فلان بالف وشهد اخر
بالف وخمسمائة بطلت الشهادة وكذا كتابة والمخلف فاما ان كان
بالف ملك الموت لم يقضي لوارثه بلا حرج الا ان يشهدا عليك او يراه او
او يد متعبره وقت الموت ولو شهد اب يدعي من شهر ردت ولو اقر
المدعي عليه بذلك وشهد شاهدان انه اقر كان في يد المدعي دفع
الى المدعي **كتاب** الشهادة على الشهادة تقبل فيما لا يشك بالشبهة
ان شهد رجلان على شهادة شاهدين ولا تقبل شهادة واحد على
شهادة واحد ولا الشهادة ان يقول الشاهد على شهادتي اني اشهد ان فلانا
اقر عندى بكذا وادرك الفرع ان يقول لا شهد ان فلانا اشهد بي على شهادته
ان فلانا اقر عنده بكذا وقال الشاهد على شهادتي بذلك ولا شهادة
للفرع بلاموت او مرضه او سفره فان عدلهم الفرع صح ولا عدلوا
اصلمح

أو بطل شهادة الفرع بابكار اصل الشهادة ولو شهدا على شهادتي
 رجلين على فلانة بنت فلان الغلانية بالف قال الفرع أخبرنا أنها
 يعرفانها فجاوب امرأة وقال لم تدري هذه أم لا قبل للمدعي بها
 هذين أنها فلانة وكذا كتاب القاض ولو قال فيهما التهمة لم تجزيت
 بشيئا لها في فخذها ولو أقر سانه شهدوا ولا يعتد به
كتاب الرجوع عن الشهادة لا يصح الرجوع عنها إلا
 عند قاض فإن رجعا قبل حكمه لم يقض وبعده لم ينقض وضمنما اتلفا
 اتلفا للمشهد عليه إذا قبض الدعي المالك بينا أو عينا فإن رجعا أحدهما
 ضمن النصف والعبرة لمن بقى للمرجع فإن شهدا ثلثة ورجع واحد
 لم يضمن وإن رجع آخر ضمن النصف وإن شهد رجل وامرأتان فرجعت
 امرأة ضمن الرجوع فإن رجعتا ضمن النصف وإن شهد رجل وعشرة
 فرجعت ثمان لم يضمن فإن رجعت أخرى ضمن ربعة فإن رجعتا فالف

فالفرع

فالفرع بالاسد اسوان شهد رجلان عليه وعليهما بنكاح بقدر ^{مثليها}
 ورجعا لضمننا وإن أراد عليه ضمنا هما ولم يضمننا التزادة في البيع لا نقض
 من قيمة البيع وفي طلاق قبل الوطى ضمننا نصف المهر لضمننا الوطى
 وفي الفتح ضمن القيمة وفي القصاص الذية ولم يقتضوا أن يرجع شهود الفرع
 ضمنوا لا شيء ولا أصل لهم شهد الفرع شهادتنا أو شهدنا لهم وغلطنا ولو رجع
 الأصول والفرع ضمن الفرع فقط ولا يلتفت إلى قول الفرع كذب الأصول أو
 أو غلطوا أو ضمن المنكحي الرجوع وشهود الزنا واليمين لا شهود لأحصان والنكاح
كتاب الوكيل له صح التوكيل وهو إقامة الغير مقام نفسه في التصرف
 ممن علكه إذا كان الوكيل يعقل العقول ولو صبيا أو عبداً محجوراً بكل ما يقدره
 بنفسه وبما يخصه مئة في حقوق برضاء الخصم إلا أن يكون الموكل مريضاً أو غائباً
 مدة السفر أو يرا السفر ومخدرة وبايضاها أو استيفاء الأجرة وقد غاب
 الموكل والحقوق فيما يضيغه ومخدرة وبايضاها الأجرة وقد غاب الوكيل بنفسه

كالبيع والاجارة والصحة عن اقرار يتعلق بالوكيل ان لم يكن محققا
كتسليم البيع وقبضه وقبض الثمن والرجوع عند الاستحقاق
والخصوصية في العيب والملك يشترط للموكل ابتداء حتى لا يعتق قري بالوكيل
بشرائه وفيما يصفى الموكل كالنكاح والخلع والصحة عزم على
عن النكاح يتحقق بالموكل فلا يطل بكيه بالمرور وكيلها ولا بتسليمها
وللمشتري منع الموكل عن الثمن وان دفع اليه صحة ولا يطل بالوكيل
ثانيا **باب الوكيل** بالبيع والشراء بشرائه ثوبا وفسا او غلا
صح سمي ثمنا واولا وبشرائه عبدا ولا صح ان سمي ثمنا والآله وبشرائه ثوبا
او مطلقا رتبة الاول ان سمي ثمنا وبشرائه طعام يقع على البر ودقيقه
للكيل الرد بالعيب مادام المبيع في يده فلو سلمه للموكل الامر لا يرد له
بامره وجعل البيع الثمن دفعه من ماله فلو هلك في يده قبل حبسه ملك
فماله الموكل لم يسقط الثمن فان ملك بعد حبه فهو كالمبيع ويعتبر بموافقة

الوكيل

الوكيل في الصرف والسلم دون الموكل ولو وكله عشرة ارطال لم يبرهم
فاشترى عشرة من ابطال ابرهم عايبا مع مثله عشرة بدرهم للموكل
منه عشرة بنصف درهم ولو وكله بشراة بشراة بعينه لا يشترى بنفسه فلو
بغير النقود او بخلاف ما سمي له من الثمن وقيل للموكل ان كان غير عيظه
فاشترى الموكل الا ان ينوي للموكل وبشرائه ماله وان قال اشترى من الامر
وقال الامر لنفسك فالقول الامر وان كان دفع اليه الثمن فلما مور وان قال
بعين هذا فلان فيباعه بشرائه الامر اخذه فلان الان يقول الا ان يسلمه
المشتري اليه وان اموه بشرائه عبد بن عشرين ولو سمي ثمنا فاشترى له
احدهما صح وبشرائه بالاف وقبضه ما سواه فاشترى احدهما بنصفه
او اقل صح وبالاكثر لا الان يشترى الباقي عما بقى من الخصوصية وبشرائه
بدلين عليه فاشترى صح فلو غير عين نفعه على الامر وبشرائه امة بالف دفع
اليه وبشرائه فقال اشترى من خمسة مائة وقال الما مور بالف فالقول للموكل

اشتراه

للمأمر وان لم يرفع فلا امر بشره ولا امر بشئ منته
بالقول صدقة البائع وقال الامر بنصفه لها الف واشترى نفسه الامر من سيده
بالقول دفع فقال سيده اشترى به لنفسه فباع عليه ما اعتق ولا له سيده
وان قال اشترى به فالعبد للمشتري والا فلا سيده وعلى المشتري الف مثله وان
قال العبد اشترى لنفسه مولا فقال المولى يعزى فقبض فلا ففعل في
للأمر وان لم يرفع فلا امر عتق **فصل** الوكيل بالبيع والشراء لا يقدر مع
من ترده شهادته له وصح بيعه عما قال او كثر وبالفرق والنسبة تقيد
شراؤه مثل القيمة وزيادة يتعابن فيها وهو ما يدخل تحت نفقته
المقوض ولو وكله ببيع عبد فباع نصفه صح وفي الشراء يتوقف
ما لم يثبت الباقي ولو اشترى المبيع على الوكيل بالعيبة بنسبة او تكول
رده على الأمر وكذا باق اقرار فيما لا يحدث وان باع بنسبة فقال المالك
ينقد وقال المأمر اطلقت فالقول الأمر وفي المضاربة للمضارب ولو

الوكيل

الوكيل بالتميز من منافضه وكفيل لا فتوى عليه لم يقض ولا يتصرف
احد الوكيلين وحده الا في خصومة وطلاق وعتاق بلا بدل ورد
دفعه وقضا مد بين ولا يوكيل الا باذن او باعمال بر اكره ان وكل
بلاذن الموكل فقد حضره او باع اجنبي فاجاز صح وان روج عبد
او مكاتب او كافر صغيره الحرة المسلمة او باع لها واشترى المهر **باب** الوكيل
بالخصومة والقبض الوكيل بالخصومة والتقاضى لا يملك القبض
وقبض الدين ملك الخصومة وقبض العين لا فلو لم يكن ذواليد
على الوكيل بالقبض ان الموكل باع وقفا الامر حتى يحضر الغايبة ولا الطلاق
والعتاق ولو اقر الوكيل بالخصومة عند القاضي صح والا لا وطلق
توكيل الكفيل بملك قضائي وكل الغايبة قبض دينه فصدقه
الفرع امر يدفعه اليه فان حضر الغايبة فصدقه والادفع اليه الغريمين
ورجع به على الوكيل لو باقيا وان ضاع الا اذا ضمنه عند الدفع او

اوله تصدقه على الوكالة ورفع اليه على دعائه ولو قال اني وكيل بقبض ^{الدفع}
فصدقه المودع كما يومر بالدفع اليه وكذا لو ادعى الشراء وصدقه ولو ادعى ان
المودع مان وتركها مبرأ اليه وصدقه دفع اليه فان وكله بقبض ما لا يقبل
الغير من رايه الا اخذه دفع المال اليه واتبع رايه ما لا يستحقه وان وكله
بغيره في امة فادعى المبيع رضا المشتري لم يرد عليه حتى يحلف المشتري ودفع اليه
رجل عشرة بنفقها على كماله فانفق على عشرة من عند فاعشده بالعشرة
باب غزله الوكيل وبطل الوكالة بعزله ان علم به وموت احدكما
وحنونه مطبقا والحقه مرتكزا واقترا المشركيين وعجزه لو مكاتب
ومجهله ما دونها وتصرف بنفسه **كتاب الدعوى** في اضافة الشيء
الى نفسه حالة المنازعة والمدعى من ان ترك ترك المدعى عليه بخافه ولا يصح
الدعوى حتى ذكر ثبوت علم حنسه وقدره فان كان عينا في المدعى عليه كالحق
ليشترى اليها بالدعوى وكفا في الشهادة والاستحلاف فان تغذر ذكر قيمتها وانما

عقارا

عقارا ذكر حريته الاربعة وكفت ثلثه واسماها باصحابها ولا بد من ذلك
ان لم يكن ثبوتها وان في يد ولا يثبت البعد في العقار تصادقها بالثبوت وان
قاضي حلاق المنقول وان بطل اليه وان كان دينا ذكر وصفه وان بطل اليه
وان صح الدعوى سلك المدعى عليه عنها فان اقر وانكر فبرئ المدعى قضى
عليه الاستحلاف بطلبه ولا ترد اليه من على مدعى ولا يثبت له في الملك المطابق
ويثبت له الخارج احق من بينة ذواليد وقضى ان كل مرة بلا حلف او سكت وعرض
اليمن ثلثا ندبا ولا يستحلف في نكاح ورجعة وفي استلاد ورق ونسب ولا
ويحد ولعان قال مولانا القاضي الامام في الربح رحمة الله عليه الفتوى على ان
يستحلف المكنى في الاشياء الستة ويستحلف السارق فان نكل ضمن
ولم يقطع والزوج اذا رعت المرأة طلاقا قبل الوطى فان نكل ضمن نصف
المهر واحد القور فان نكل في النفس حبس حتى يقر ويحلف وما دونه
بقتض ولو قال المدعى اني بينة حاضرة وطلب اليه من يستحلف وقيل محله

اعظم كقولنا نفسك ثلثة ايام فان ادعى درعه حيدسار وخرج بها لانه
 قد تم مجلس القاضي واليمين بالله تعالى بطلاق وعنا والاذن المجمع وبلفظ
 بذكر اوصافه لا بزمان ومكان ويستخلف المهودي بالله الذي انزل التوراة
 عليه ويؤمن بالنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى المسيح وبالله الذي خلق العالم
 والوثنى بالله ولا يحلفون في بيوت عبادهم ويحلفون على حاصل اي بالله
 ما بينهما ما يبيع قائم ونكاح قائم وما يحب عكس ذلك وما يبي يمين مثل ان في حق
 البيع والنكاح والفصل والطلاق وان ادعى شفعة بالحوار وبشفقة بالتوقد والشرطي
 والزوج لا يبرأ ما يحلف على السب على القول لو ورث بعد اذ ادعاه آخر البنات ولو
 او اشترى ووه ولو اقتدى بالسكر منه او صاحبه من على شيء صحيح ولا يحلف بعده
باب اختلاف في قدر الثمن او المبيع لمن يرهن وان يرهنا فامسك الثمن بالرهانة وان
 عجز او لم يرهن يدعى حرمهما بالخالف ويدعي الممنوع المشتري وفتح القاضي بطلان
 باحدهما ومن نكل لزمه دعوى الاخر وان اختلفا في الاجل او في شرط الخيار او في حق

قضية

بعض

بعض الثمن او يرهن ملك المبيع او يعصنه او يبدل الكتابة او يرهن سكران بعد
 قالة السلم يستحق الفاء والقول لا يملك مع عيشه ولو اختلفا في مقدار الثمن بعد
 لاقالة الخالف او اختلفا في الميرضى لزم من كان يرهنا فله الميراث وان
 عجز الخالف او لم يفسح النكاح بالحكم من المثل فقط في قوله لو كان كما قال او
 اقل وتقولها لو كان كما قالت واكثر وله ما بينهما ولو اختلفا في الا
 لاجارة قبل الاستفاد بالخالف او بعده لا والقول المستأجر والبعض منه
 بالكل وان اختلفت الزوجان في متاع البيت فالقول لكل منهما فيما صالح
 وله فيما صالح لهما فان مات احدهما فالحي ولو احدهما مملوكا فالحي
 في الحيوة وفي الموت **فصل** قال المدعي عليه هذا الشيء او رعينه او بجرته
 او عارنيه فلان الغايب او رهن او عصيته منه ويرهن عليه دفعت
 حصومة المدعي ان قال انتعت من فلان وقال واليد او عينه فلان
 ذلك سقطت الحصومة **باب** مدعيه الرجلان يرهنا على ما

من الغايب وقال المدعي سرق ميزر قال في اليد
 او رعينه فلان ويرهن عليه لا وان قال
 المدعي عليه انتعته صح

في يد آخر قضيه لهما **وعلى** كاح امرأة سقطا وهي من صدقت أو سقت **سنة**
 وعلى الشري منه لكل نصفه ببدله ان شاء وبابا ما احدهما بعد القضاء **باب**
 ياخذ الآخر كله وان ارتخا فللسابق والا فلهي القبض **والشراء** الحق من المبيته
 والشراء والمهر سواء **والرهن** الحق من المبيته ولو برهن الخاوان على الملك والتأجير
 او على الشراء من واحد فلا سق الحق وعلى الشراء من آخر **وذكر** تاريخا استويا ولو برهن
 الخاوان على الملك ذى البري الشري منه والبراهق منه ولو برهن كل على الشري من
 الاخر ولا تاريخ سقطا وبشر كالدراج يردى اليد ولا ترج بزيادة عدد الشهود
 رافى في يد آخر اذى رجل نصفها واخر كلها وبرهن فلا ودريها والباقي الاخر ولو
 لو كانت في يديهما فمى للثاني ولو برهن على نتائج دابة وارخا قضيه لرجل
 واقف لغيرها تاريخه وان شكك ذلك فلهما ولو برهن احد الخاوان من
 على الغصب الاخر لو دبعة استويا والراكب الا بسل حق من اخذ الحمام
 والكل وصاحب الحمل والجذوع والانتصا لحق من الفير ثوب في يده وقره
 في يد

على ملك مورث وتاريخ ذى البراهق
 او شريها على الناح او سبب ملك لا يتكتر

في يد آخر نصفه **يعتبر** عن نفسه فقال **الاحقر** قال قول وان قال انا عبد
 لفلان او لا يعتبر عن نفسه فهو عبد لمن في يده **عقدا** ابيات من ذكر يده
 وبنت في يد آخر فالساعة لصفان اذى كل ارضا اتميا في يده وليس
 احدهما فيها او يني وصرفه في يده كما لو برهن اتميا في يده والله
 اعلم **باب الدعوى** **التسليم** لدن مبيعة لاق من ستة اشهر
 مذبيعت فارعاها البايح فهو ابنه وهي امرؤ له ونفسه البيع
 وبرد الثمن وان ارعاه المشتري معه او يده وكذا ان ماتت الامم خلاف
 وموت الولد وعقدهما كموتهما وان ولدت لآخر من ستة اشهر ردت عوف
 البايح الا ان يصدق المشتري ومن ارعى مبيدا حداثته مبنى ثبتهما
 منه وان بلغ احدهما فاعقده المشتري بطل عتق المشتري حتى عند رجل
 فقال هو ابن فلان **شكك** قال هو ابني لم يكن ابنه وان حجد ان يكون ابنه
 ولو كان في يده مسلم ونصره فقال النصراني هذا ابني وقال المسلم عبدي

فهو من ابن نصر الجوان كان صيد في لاهور وحين وزعم انه ابنه من غير
 وزعماته ابنتها من غير فهم ابنتها ولدت عشرة ابناء فسميت غم الاب
 قيمة الولد وهو حرفان مان الولد لم يضمن الاب فعمته وان ترك مالاً وان قتل الولد
 غم الاب فعمته وخرج بالثمن وقيمة على ابنته لا بعقوبة **كتاب الاقضية**
 هو اخبار عن شئون حق للعير على نفسه اذا قهر مكنى بحق صح ولو كان
 كشيء اوجب وتجب على ابنته وبنين ماله قيمة والقول للفرع حينه ان ادعى
 المقر للفرع ماله مال لم يصدر في اقل من درهم ومال عظيم نصيب وهو عظام
 ثلثة نصيب درهم اثم كثيرة عشرة ودرهم ثلثة وكذا درهم اثم كذا واحد
 عشر كذا واحد وعشرون ولو ثلثة بالواو بن زاد مائة ولو ربع زيد الف على
 وقبلي اقرار دين عندى مع في بيتي في صندوق في كيس امانة قال الرجل لي عليك الف
 فقال التبر له وان تقدر يا ابا جني به او قصته لا واحكوب فمواقرار وبلا كناية
 لا اقر بدين هو محال ادعى المقر له ان حال الزمة محال وحلف المقر له على الاجل عاينة

ودهم

ودهم فهو درهم ومائة وثلاث مائة وكذا مائة وثلاث مائة بخلاف
 مائة وثلاثة اوار اقر بدين في مائة الفاه وبداية في اصطبل الزمة الدابة فقط
 وخاتم لم الحلق وقاش للفص وسيفه النص والجفن والحبال والحيلة الغيدان
 والكسوة وتوبخ مندبل او في ثوبه ثوبه وشعره في ثوبه خمسة في خمسة
 على الضر خمسة وعشرة ان عتي مع له فلان على من درهم عشرة او مائة درهم عشرة
 له ثوبه لزم من درهم مائة الحياطة هذا الحياطة ما بينهما فقط وصح الاقر بالرجل
 والتمس ان يثبت بيني صالحا والا لا وان اقر بشرط الخيار لم يملك وبطل الشرط
باب الاستثناء وما معناه صح الاستثناء ببعض ما اقر به متصلا
 ولزومه الباقي لا الاستثناء الكل وصح الاستثناء الكلي والوزني من درهم لا عنيهما
 ولو وصلا باقراره ان شاء الله بطل اقراره ولو استثناء النساء من التامرهما
 للمقر له وان قال بناهما الى العروة لكر فماتان ولو قال علي الف مائة من عبد
 لا قبضه فان عتي العبد وسمه اليه لزمه الف والا لا وان لم يعين له مائة الف

كقول من من خروخه ولو قال من من متاع او اقرتني وهريون
 او من من النور الجهاد خلا والعصب الودعة ولو قال الات ينقص كذا متصلا
 صر في الآلا ومن اقرت لعصب شوب جاء عقيب صديق وان قل اخذت منك الف ودية
 فملكك وقال اخذتها عصباً فهو صنام من وان قل اعطيتنيها ودية وقل اعصبتها
 وقل اخذتها كانت ودية لي عندك فاخذتني فقال هو لياخذته وان قال اجرت بعير فاني
 هذا فلان فربك اوليس خرد في القول المقر ولو قال هذا الف ودية فلان لا يرد ودية
 لفلان فالالف لورق على المقر مثله الثاني **كتاب** اقرار المريض دين الصحة
 وما لم يبر في مرضه سبب موافقته على ما اقر في مرضه واخر الارث عنه واذا قررت
 لوارثه بطل الا ان يصرفه البقية وان اقرت لاجنبي صح وان احاط بماله وان اقر لاجنبي
 ثم اقرت نسوته ثبت نسبه وبطل اقراره وان اقرت لاجنبيه ثم نكحها صح بخلاف نسبه
 ولو كسبه وان اقر لمن طلبها ثلثا فيه فلما الاقل من الارث والدين وان اقر بفلام
 مجهول يورث مثله انه ابنه فصداقه الف لا تثبت نسبه ولو مرصفاً
 وشارك

وشارك الورثة وصح اقراره بالولد والدين والزوجة والمولى واقرت بها بالدين
 والزوج والمولى بالولد ان شهدت قابلة او صدقها زوجها ولا بد من تصديق
 هؤلاء وصح التصديق بعموم المقر الا تصديق الزوج بعد موتها وان اقرت
 نحو الاخ والعلم لا تثبت نسبه فان لم يكن له وارث غيره قريباً وبعد ورثته وان كان
 لا يرث ومن مات ابوه فاقر باخ شريك في الارث ولم يثبت نسبه وان ترك اسبغ في ربه
 التي على اخر مائة فاقرت احداهما بقص ابنه خمسين منها ولا يثبت المقر والاخ
 خمسون **باب كتاب الصلح** هو عقد يرفع النزاع وهو جائز
 باقرار وسكون وان كان فان وقع عن مال عاقل اقرت بغيره فثبت فيه الشفعة
 والرد بالعيب وخيار الرؤية والشرط ونفسه جهالة البدل الاجر بالمصالح عنه
 وان استحق بعض المصالح عنه او كله رجع المدعي عليه بحضته ذلك في العوض
 او كله ولو استحق المصالح عليه وبعضه رجع بكل المصالح عنه او ببعضه
 وان وقع عن مال بمنفعة اعتبر اجارة في شرط التوقيت وبطلان عموماً

والصالح عن سكون وانكار فلا يلزم في حق المنكر ومعا وضعت في حق
 المدعي فلا يشقعة ان صالح عن دارهما ويحب لو صالح على دارهما ولو شق
 المتنازع فيه رجع المدعي بالخصوصية وقال المدعي لو بعضه فبقدره ولو شق
 المصالح عليه او بعضه رجع الى الدعوى في كله او بعضه وهلاك ذلك
 الصالح قبل التسليم كاستحقاقه في الفصيلين **فصل** الصالح جابر عن دعوى
 المالك المنفعة والجناية بخلاف الحد ومن النكاح والرق وكان خلوفا
 وعقدا على مال وان قتل العبد المازون رجلا عدا له لم يجز صاحبه عن نفسه
 وان قتل عبده رجلا فصاحبه عنه جاز ولو صالح عن المقتول بغيره
 للدعوى قيمته او على عرض صحيح ولو اعتق مؤسرا عبدا مشتركا فصاحبه
 الشريك على اكثر من نصف قيمته لا ومن وكل رجلا بالصالح عن ربحه ففصل
 لم يلزم لو كبل ماصح عليه ما لم يضمنه بل يلزم الموكول ان صالح عنه بلا
 امر صحيح ان ضمن المالك او اضافة الى ماله او قال على الفوسل والآتوق فان جاز

للدعي

المدعي عليه جاز **باب** البطل **باب** الصالح في الدين الصالح عما استحق بعقد الملائمة
 اخذ بعض حقه واسقط الباقي لا معاوضة ولو صالح عن الف على نصفه
 او على الف مؤجل جاز وعي دنا بغير مؤجلة او الف مؤجل او سود على نصف
 خال او بغيره لا ومن له على اخر الف فقل الادعاء نصفه على ان لا يرى من الفصل
 ففعل برى والا لا ومن قال الاخر لا اقره كل ما كسب حتى توشع عني او لخط ففعل
 صح عليه **فصل** دين بيني ماصح احدهما عن نصيبه على شئ بشرط ان يتبع
 المدعيون بنصفه او بخلافه نصف الثوب من شركه الا ان يضمن ربح الدين ولو قبض
 نصيبه شركه فيه ورجعا بالباقي على الغريم ولو اشترى نصيبه بثمنه ربح الدين
 وبطل صالح احد ربحي سلم من نصيبه بثمنه على رفع وان اشترى الورثة احد ربحي
 او عقار على او عن ربح نصفه او بالعكس صح قلا وكشرو عن نقد من غيرهما
 باحد النقدين لا مالم يكن العطي اكثر من حظ منه ولو في التركة دين على الناس
 فاخرجوه ليكون الدين لهم بطل وان شرطوا ان يبروا الغرماء منه صح ولو

علي الميت دين محيط بطل الصلح والقسمة **كتاب المضارب** في
شركة عمال من جانب واحد من جانب المضاربين والنصف وكلاهما بالرجح
شركة بالفساد وجبر وبالحلا وغاصب فاشترط كل الرجح المستقر من بافتراط
لرب المال من ينفع وانما تصح ما يصح به الشركة ويكون الرجح بينهما مضافا
فان شرط واحد من زيادة عشرة ظاهرا مثلا ولا يجوز عن الشرط وكل شرط
يوجب حرمان الرجح يفسده والا لا يبطل الشرط كشرط الوضعية على المضارب
ويُدفع إلى المضارب ^{المال} ببيع بنقد ونسيئة وبشترى ويؤكل ويسافر ويبيع ولا يح
ولا يزوجه عبد او امة ولا يضارب الا باذن او باعل برأيه ولم يتعد عما عينه
من اليد وسلعة ووقت ومعاملة في الشركة ولم يشترى من يعق على المالك
او عليه ان ظهر رجح وضمن ان فعل فان لم يظهر رجح صح فان ظهر عتق خطه
ولم يضمن له المال وسعى المعنوية قيمة نصيبه من المال معه الف بالنصف فاشترى
له امة قيمتها الف فولدت ولد البسار والى الف فادعاه موسوا فبلغت قيمته الف

وتسماية سبع لرب المال في الف والربع او اعتقه فان قبض الف
ضمن المدعي نصف قيمتها **باب المضارب** يضارب بان يضارب المضارب
بلا اذن لم يضمن ما لم يعمل الثاني فان رفع باذن بالثلث وقيل له
ما زوال الله بينا نصفان فلما كل النصف وللأول السدس وللثاني
الثلث ولو قيل له ما زوال الله بينا نصفان فللثاني ثلثه والباقي
بين المالك والأول نصفان ولو قيل له ما زوال الله بينا نصفان ورفع
بالنصف فللثاني النصف واستويا فيما بقى ولو قيل له ما زوال الله
فلي نصفه او ما كان من ثقل فيسبب نصفان فدفع بالنصف فللمالك
النصف والثاني النصف ولا يشترى للأول ولو شرط للثاني ثلثية ضمن الأول
للثاني سدسا وان شرط للمالك ثلثه ولعبد ثلثه علم ان يعمل معه لنفسه
ثلثه صح وبطل لموت أحدهما او لمحو المالك مرتدا ونحوه عزله ان علم
وان علم والمال عروضا عما شح لا يتصرف في ثمنها ولو افتراقا وفي المال دون

وزج اجبر على اقضاء الديون والآلا بمره لاقتضاء ويؤكل المال
 عليه والتمس ان يجبر على التقاضي وما هلك من مال المضاربة
 في الزرع فان زاد المالك على الزرع لم يضمن المضارب وان قسم الزرع
 وضعت شراها فملاك المال لا يتراد الزرع الا **فصل**
 ولا تقصد المضاربة بدفع المال الى المالك بصناعة فان سافر
 وشرايه وكسوته وركوبه في مال المضاربة وان عمل في المهر فنفقته
 في ماله كالدواء فان زرع اخذ المالك ما انفق من اسر الدار فان باع
 المتاع من المحلة حسب ما انفق على المتاع لا على نفسه ولو قسروا حمله
 بماله وقبل له عمل سراك وهو متطوع وان صبغه اخر فهو شرايه كزاد
 الصبغ فيه ولا يضمن معه الف بالنصف فاشترى به بئرا باعده
 بالعين فاشترى بها عبدا فصاعا غصبا الفاور مع العبد للمضارب
 وباقيه على المضاربة وراس المال الفان خمس مائة وترجع على العين

ونقبت المضاربة في هلك المال
 او بعضه نراد الزرع لما اخذ المالك
 رأس المال وما فضل فهو للمضارب
 وان نقص من المضارب وان قسم الزرع

الف والمالك صح وان اشترى

وان اشترى من المالك بالف عبدا اشتراه بنصفه ربح بنصفه معه الف
 بالنصف فاشتراه عبدا بقرته الفان فقتل رجلا خطأ أو فبثله اربع الفاء
 على المالك ورده على المضارب والعبد يخدم المالك ثلثة ايام والمضارب يخدم
 معه الف فاشترى به عبدا وهلك الثمن قبل التقدير فملاك الف انتم ثم
 وراس المال جميع ما دفع معه الفان فقال دفعته الى الفاور تحت الفوق المالك
 رفعت العين فالفوق المضارب هو الفوق قال هو مضاربة بالنصف وقد ربح
 الفاور قال المالك بصناعة فالفوق المالك **كتاب البديعة** الابواب
 تسليط الفير على حفظ ماله والورثة ما يترك عند الامين ويجوز امانته
 ولا يضمن بالملك للمورع ان يحفظها بنفسه وعياله فان خفيها بغير
 ضمن الا ان يخاف الحرق والفرق فيسالم اليه جاره او فلك اخر فان طالبت بها
 فحسبها فادر على تسليمها اخطأ بها ماله حتى لا يضمن فمهما وان اخطأ بالفعلة
 اشترى كاول وانفق بعضها فمثلة فخطا بالباقي ضمن الكل وان تعدي في



ثم زال النعدي رآه الضمان بخلاف المستعبر والمتأخر واقترار بعد
تجوز وولده بسافرهم ما عند هذه النعمى والخوف في كونه عايشا لم يدفع
المودع الى احد مما خطبه حتى يحضر الاخر وان اودع رجل عند حليين
مما يقسم اقسامه وحفظ كل نصفه ولو دفع الى الاخر ضمن في الاخر ولا
يقسم لو قال له لا تدفع الى عيالكم واحفظ في هذا البيت فرفع يده الى الابد
منه او حفظها في بيت اخر من الدار ضمن وان كان له منه بدا واحفظها
في دار اخرى ضمن ومودع الفاصب صام لا مودع المودع مع الفادي وحلان
كل انه اودعه اياه فكل والافهم ما وعليه الفاضل منها **كتاب العارية**
هي تمليك المنفعة بلا عوض وتصح باعترتك والتمليك ارضي وتمليك ثوب
وتحملك على دابتي واخذ منك عدي وداري سكتي وداري لكل عدي وداري
المغير في بناء ولو هلك لا تعدي لم ضمن ولا تقرون ولا ترضى الا بغير
فان اجر فوطيت ضمن ويعبر ما لا يختلف المستعمل فلو قيدها بوقت او شفقة

او بها

او بها لا يجاوز عما ستمها وان طاق له ان يشتفع اي نوع في اي وقت شياء
وعارية الثمنين والمكيل والموزون وللعقد وقضوان اعاد ضمانا للبناء او للرجس
صح وله ان يرجع ويكلف فاعلمها ولا يضمن ان لم يوقت وان وقت في حقه
ضمن ما نقص بالقطع وان اعادها لغيره عينا لا يؤخذ حتى يحصل للرجس
وقت او لا ومؤنة الرد على المستعبر والمودع والموجر والفاصل والمتراس
وان رد المستعبر الدابة الى اقبطيل ما لكها والعبد الى دار المالك في خلاف
المفصول والمودعة فان رد المستعبر الدابة مع عبده او احميره مساهمة مودع
عبد ربا الدابة او احميره برئ في اقل الاجنبية ويكتب العار انك اعطيتني ارضك والله
كتاب الهبة هي تمليك العبد بلا عوض وتصح بالجار كونه تحت
واطمعك هذا الطعام وجعلته لك واعطتك هذا الشيء وتملك على الدابة
ناويا بالجلان الهبة وتسو كل هذا الثوب وداري كل هبة تسكنها الهبة سكتي او سكتي
هبة وقبول وقبض في المجلس بلا اذن وبعده به في محو ومقصود ومشايع لا يقسم لانها اقدم

فان قسمه وسلم صح وان وهب في قبضه بر لا وان طحل ولم تكن الارض في السهم والسم
 في اللبن وكل لا قبض جرد لو في الموهوب له وهبة الاب لطفه يتم بالعقد
 وهبه بايديهم لقض ولله واهم واصبى لوجرها وقبضه ان عقلا ولو وهبتان
 دار الواضح لاعكسهم وصح تصدق عشرة دراهم وهبها الفقيرين لا الفقيرين والله
باب الرجوع دمع حرقه فالذال الزيادة المتصلة كالغرس والبناء والسمون
 موت احد المتعاقدين والعير العرض فان قال خذه عوضا عن هبة او
 بئتها فقبضه الواهب سقط الرجوع وصح عن اخيه وان استحق نصو الهبة
 رجع بنصف العوض وانكس لا حتى يرد ما يقبل ولو عوض النص رجع عما يقبل
 والكل لا يبيع والخاء خروج الهبة من ملك الموهوب له ويبع نصفها رجع في
 النص كونه يبيع بشي والزيادة الرجعية فلو وهب شيء نكح رجع وبالعكس
 لا والقبض القرابت فلو وهب لذي رحم محرم منه لا يرجع فيها والملك الملاك فلو
 ادعه صدق وانما يصح الرجوع بنواضيها وبحكم الحاكم فان نافقت الموهوبة

في الهبة صح الرجوع
 فيها ونصح الرجوع

واستحقها

واستحق مستحق ومن الموهوب له لم يرجع على الواهب بها من الهبة بشرط
 هبة ابتداء وبشرط التقاض والعوضين وبطل الشروع ببيع انهما فخر بالبيع
 وخيار الرؤية ويؤخذ بالشفعة **فصل** ومن وهب امة الاحمها او على ان لا
 عليه وليتقها او يتولد او دارا على ان يرد عليه شيئا منها او يعوضه
 ثلثا منها صحى الهبة وبطل الاستثناء والشرط ومن قال للمدبونه
 اذا جاء غدا فمهلك وانت منه بري او ان اردت الى نصفه فكل نصفه وانت
 بري من النصف الباقي فهو باطل وصح العمى كالمهر حال حيوت ولو رتبته بعد
 وهي ان يبع داره له عمي فاذا مات ترد عليه لا الرقي اي ازم قبله فهو ملك
 والصدقة كالهبة ولا يصح الا بالقبض ولا في مشاع تحل السمة ولا الرجوع فيها
كتاب الاجارة هي بيع منفعة معلوم وما صالح غنا صالح اجرة
 والمنفعة تعاريفان المرة كالسكنى والزراعة فتصح على مدة معلومة اي مدة كانت
 ولا تزيد الا اوقاف على ثلث سنين او بالتعميم كالا لتجار على صنف الثوب وخياطته

او بالاشارة كالاستجار على نقل هذا الطعام الى بلاد الاجرة فلا يمكن بل بالتجمل او شرطه
 او بالاشارة او بالتمكن منه وان عصب منه فقط الاجر ولو بالدار والارض
 طلب الاجر كل يوم **والجمل** كل محلة وللقصار والنجار بعد الفراغ من عمله
 والنجار بعد اخراج الخبز من الثور فان اخرج فاحترق له الاجر ولا ضمان ولا طباع
 بعولته وللثور بعد الاقامة ومن لم يعلم الشر في العين والبصاع والقصار والنجار
 فان جسر فضاع فلا ضمان ولا اجر ومن لم يعلم كالحمال والملاح له لا تحبس
 للاجر ولا تمنع من غيره ان شرط عليه بنفسه ان اطلق للثور فاجر غير موافق لثباته
 ليحيى ويعال ومات بعضهم فجاء بمن يقبله اجرة محسنة **باب** ما يحجر من الاجارة وما يكون خلافا فيها
 او بحامل الطعام ان رده الموت **باب** ما يحجر من الاجارة وما يكون خلافا فيها
 صح اجارة الدور والحيث انبت بلا بيان ما يعمل فيها وله ان يعمل كل شيء الا ان
 لا يسكن حوله او قصارا وطحا انا والارض للزراعة ان يثبت ما يزرع فيها
 او قال على ان يزرع ما شاء وللبناء والغرس فان قصت المدة فاقم ما واصلها
 فاعة الا
 ان البناء في الغرس
 فاعة الا ان

الا ان يفره المور فيمنته مقلوعا ونملاكة ويرضى بتركه فيكون البناو الشجر والارض
 لهذا ورطبة كما الشجر والزرع يترك باجر المثل الى ان يدرك الدابة للركوب
 والحمل والشور للسير فان اطلق اركب البسر من شاء وان قيد بركب ولا يسكن في ضمن ومثله
 ما يختلف المستعمل وماله يختلف به بطل يقيد به كالمو شرط سكي واحده لا يسكن فيه
 وان بقي يوما وقد مر الكبر له حمل له واخفى لا اخذ كالمح وان عطيت بالدار او ضمن
 النصوب بالشر ياد على الحمل المسمى ما زاد وبالصرى والبيع ونزع السرج والايكاف
 او الاسراج على الاسرج لثامه وسلوك طريق غير ماعينه وتفاوته وماله في الحمل
 وان بلغ فله الاجر وزرع رطبة واذن بالبر ما نقص الاجر ونحوها طه قبا فلم
 يتقصر فله قيمة ثوبه او له اخذ القبا ودفع اجر مثله **باب** الاجارة الفاسدة
 يفسد الاجارة الشرط وله اجر مثله لا يجاوز به المسمى فان اجره اكل شمر بدهم
 صح في ثمره فقط الا ان يسمى كل واحد من سكر ساعة منه صح فيه وان استأجره كسنة
 صح وان يسمى اجر كل شهر واستأجره لمدة وقت العقد في كل واحد من ثمره بغير المدة

والأقلام وصح أخذ اجرت الحمام والحمام لا اجرت عمن التيس والازان والحج والامامة
وتعليم القرآن والفقه وفتح يوم على جواز الاستبجار لتعليم القرآن ولا يجوز
على الفناء والنوح والملاهي وفسد اجارة المشاء الا من الشريك وصح اخذ اجرة
الحجار الطير باجرة معلومة وبطعامها وكسوتها ولا تمنع زوجهما من
طعامها فان جبلت او مرضت فسخت وعليهما اصلاح طعام الصبي فان ار
ارضعت بلبن شاة فلا اجر فلو دفعه غز لا ينسج منه نصفه واستاجر ليعمل طعامه
بقدر منتهى وليجوز له كذا اليوم بدرهم ثم يخرج وان استاجر ارضاء على ان يكسرها
ويزرعها او يسقيها ويوزعها صح فان شرط ان يشيئها او يكسرها انها رجا
او يسرقنها او يزرعها بزرعة ارض اخرى لا كاجارة السكين بالسكنى
الحمار طعامه ^{اي صفتها} ما فلا اجر له كراهن استاجر الرهن من المتهم وان استاجر ارضاً لهم
بذكر ان يزرعها او يبيئ يزرعها فزرعها فمضى الاجل فله المسمى وان اراد
حمار الوكة ولم يسمه الحمار فله الناس فنفق له يضمن وان بلغ مكة فله المسمى وان بلغ
ان هلك قبل

وان استاجر

قبل

قبل الزرع والحمل نقضت الاجارة رفعاً للفساد **باب ضمان الجير** ^{الا يشترك}
من عمل لغير واحد ولا تحقق الاجر حتى يعمل كما الصباغ والقصار والمتاع في يده غير
مضمون بالهلاك وماتوا بعمله كتحريق الثوب من رقه وزلق السهم وانقطع الحمل
الذي يشد به الحمل وعرق السفينة من هذه مضمون ولا يضمن به بني آدم فان
انكرت في الطريق ضمن المال قيمته في مكان حمله لا ابراً وفي موضع الكسوة
اجرة بحسابه ولا يضمن حجاب او سراج او قصار ولم يعد موضع المعتار والحامل
مستحق الاجر بتسليمه نفسه في الحرة وان كره عمل كمن استوجر شهر الخدمة او كره
الغنى ولا يضمن ما تلف في يده او علم وصح تردد الاجر بتقدير العمل في الثوب
نوعاً وما ناب في الاول وفي الدكان والبيت والرابية مسافة وحمل ولا يسافر بعد
استاجر للخدمة بلا بشرط ولا يأخذ المستاجر من عبيد محجى الاجر دفعة له
ولا يضمن غاصب العبد ما امله من اجرة ولو وجد به اخذ وصح قبض العبد
اجر ولو اجر عبده هذين الشهرين شهرين اربعة وشهر خمسة صح والاول اربعة

ولو اختلف في ابقاء العبد ومضنه حكم الحال والقول لرب الشئ في القيد والقبض والحزن
والصفر والاجر وعدمه **باب فسخ الاجارة** تفسخ بالغير خيرا والدار وانقطع
ما والضبعة والرجوع تفسخ بموت احد العاقدين ان عقد نفسه وان عقد لغيره كما
كالوكيل والوصي والتولي في الوقف وتفسخ بخبر الشرط والروية وبالغدر وهجر
العاقد عن المضي في حبه لا يتحمل ضرر زائد لم يستحق به كمن استاجر حرا ليقلع
ضره فسكر الرجوع او ليطنخ له طعام الوليمة فاختلفت منه او حانق تاليه ففسخ
او اجر ولم يمد دين بعيان او يسكن او يقر ولا مال سواء او استاجر دابة للمستقر
فبدل منه لالمكارى ولو احرق حصا بدار من مستجرة او مستعارة فاحترق
شيء في ارض غيره لم يضمن ان اقعدها او صباغ في نونه من طرح عليه
العمل بالنصف صح وان استاجر حرا ليحمل عليه محملا وراكبني الي مكة صح فله الحمل
المعاد ورويت ما ثبت لمقدار زاد فاله منه رد عن منه وصح الاجارة وفسخها **والنارعة**
والمعاملة والمضاربة والوكالة والوكالة والابضاء والوصية والقضاء والامارة

والطلاق

والطلاق والعنق والوقف مضافا لا البيع واجازته وفسخه والقسمة والشركة والمهبة
والنكاح والزوجة والصلح عن مال وامراء الدين **كتاب المكاتب** الكتابية تجوز
المملوك براهي الحال ورقبة في المال كاتب مملوكه ولو صغيرا يعقل حال حال او موهل
او متيم وقبل صح وكذا ان قال جعلت عليك الفانوديه تجوز ما في اول النجم كذا فان
ايت فانت حر والافقن فخرج من يد دون ملكه وعنه ان وطئ مكاتبته او حرم عليها او على
ولده او تلف مالها وان كاتبه على خمر او خنزير او قيمته او عيني لغيره او ماله لغيره يستدعي
وصيفا فسد فان ادري الحرة عتق وسعى في قيمته ولم ينقص من المستقوى زيد عليه وصح عبد اعلى
حيوان غير موصوف كاتب كافر عبده الكافر على خروا بي اسلم قيمته الحرة عتق بقضها
باب ما يجوز للمكاتب ان يفعل للمكاتب البيع والشراء والسفر وان شرط ان لا يخرج من المص
وتزوج امته وكتابه عبده والولادة ان ادري بعد عتقه ولا لسيده لا تزوج بلا اذن والمهبة
والتصدق لا يسير والتكفل الا قراضا عتق ولو مال وبيع نفسه وتزوج عبده
والابن الوصي في رضى الصغير والمكاتب لا يملك مضافا شريك ثانيا منه ولو اشتهر بالولاية

او ابنة تكتب عليه ولو اشترى خاه ونحوه لا ولو اشترى ام ولده مع الحرة
 وان ولده من امته ولو تكتب عليه وكسبه له وان زوج امته عبده فكاتبهما فولد
 دخل في كتابتهما وكسبه لهما مكاتباً وما دون ذلك باذن حرة بنزولها في ليل تحت
 فولد لها عبد وان وطئ امته لسرا فاستحققت او شرا فاستفردت فالعقر في المكاتب
 ولو نكح اخذه مخرجاً **فصل في** ولد مكاتب من سدة ممتصة على كتابتهما
 او عجزت وهي مكاتب لم ولده وان كاتب ام ولده او مكره صح وعنفه مجاناً مائة وربع الكبر
 في ثلثي قيمته او كل البدن عوته معسراً او اشترى مكاتبه عتق وسقط البدل وان كاتبه
 على الف مئة حراً فصاح على نصف حال صح مان مريض كاتب عبد على الفين البينة
 وقيمتها الف ولم تجز الورثة اذ في ثلثي البدل حالاً والباقي الجاهل او رقيقاً وان كاتبه
 على الف الف سنة وقيمتها الفان ولم تجز اذ في ثلثي القيمة حالاً او رقيقاً حراً تبني
 عبد بالف واذي عتق فان قبل العبد فهو مكاتب ان كاتب الحاضر والغائب قبل الحاضر صح
 وابتها اذ في عتق ولا يرجع كل على صاحبه ولا يؤخذ الغائب شيء وقبول لقول

مائة فغيره لو ان دبر مكاتبه صح
 فان عجزت في مائة او الاسبوع
 او ثلثي قيمته صح
 او ثلثي البدن عوت

او مكاتبه

وان مكاتبه الامنة عن نفسها وعن ابنتين صغيرين لهما صح واحاديثهم يرجع
باب في العبد الممتهر كعبد لها اذن امرهما صاحبها ان يكتب خطه
 بالف ويقبض بدل الكتابة فكاتب وقبض بعضه فجزءه المقبوض للقباض امته بينهما
 كاتباً فوطئها احداهما فولدت فادعاه ثم وطئ الاخر فولدت فادعاه فجزءت فهي ام ولد
 للاول وضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها وضمن لشريكه عقرها وقيمة الولد وضوابعه
 واتق دفع العقر الى المكاتبه صح وان ربر الثاني ولم يطأها فجزءت بطل السبب وهي ام
 ولد للاول وضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها والولد للاول وان كاتبها فجزءها
 احداهما مائة فجزءت ضمن لشريكه نصف قيمتها ورجع به عليها عبد له ما دبر احدهما ثم
 حرره الاخر مائة المدران يضمن المعتق نصف قيمته وان حرره احدهما في دبره الاخر لا
 يضمن المعتق **باب** موت المكاتب وعجزه وموت المولى مكاتب وعجزه في مال السبيل
 بعجز الحاكم الى ثلثة ايام والاعزوه ونسخها او سبده برضاه وعاد احكام الرق وما عبيد
 لسيده وان مان ولدها لم يفسخ وتودي كعائنه من ماله وحكم بعتقه في اخر حياته وان

وان ترك ولدك في كتابته لا وفاء بيعه كايمة على نحو ما فاذا ادبى حكم بعقد
وعتق اليه قبل موته ولو ترك ولدك لمشتري على البدل حالاً او رد فبقا فان اشترى ابنه
فان ترك وفاء ورثته ابنه وكذا لو كان هو وابنه مكاتبين كتاب واحدة ولو ترك حق
ورثته وفاء لمكاتبته في الولد ففرضه على عاقلة الامم لم يكن ذلك قضاء بغير المكاتب
وان اخصر هو والى الام والاب فولاية ففرضه لوالى الام قمي وقضاء بالعجز فما ادبى للمكاتب
من الصدقات وعجز طالسيد وان جنى عبد فكاتبته بيده جاهلاً بها فحجر رفع او في
ان حرره عتق مجاً وكذا ان جنى مكاتب لم يقض به فحجر فان قضى به عليه في كتابته فحجر فورس بيع فيه وان
ما من السيد لم تسلم الكتابة وتودي الى الالة ورثته على نحو ما وان حرر البعض لم ينفذ عتقه
كتاب الولاء الولاء لمن اعتق ولو بتدبير وكتبه واستيلا ومكراً قريباً بشرط
السابقة لقوله اعتق حامل من زوجها القن لا ينتقل وللاء الحمل عن مولى الام ابدان
ولدت بعد عتقها الاكثر من ستة اشهر فولاء لمولى الام فان اعتق العبد جراً وللاء ابنه
الى مولى امه عتق تزوج معلقة فولدت فولاء ولدها المولود وان كان له وللاء المولودة والمعتق متقدم

على زوجه

على زدي الارحام مؤخر عن العصبه النبوية فان مات المولى في حرمان المعتق فميراثه لا قرب
عصبه المولى وليس للنساء من الولاء الا ما اعتقوا واعتقوا من مكاتب من مكاتبين او كاتب
او بر من برن **فصل في** اسلام رجل على رجل ودولاه على ان تزوجه ويعقل عنه
او على بر غيره ووالاه صح وعقد على مولاه وارثه لانه لم يكن له وارث وهو اخر ذوي
الارحام ولان يستقل عنه الى غيره محض من الاخر ما لم يعقل عنه وليس له اعتق ان يوالي
احدا ولو والت امرأة فولدت تبعا فيهما **كتاب الاكراه** هو ففعل بفعله الانسان بغيره
في زوجه الرضا وشرط قدرة المكره على تحقيق ما هدر به سلطانا كان او لصاً وخوف المكره
وقوع ما هدر به فلو اكره على بيع او شرا او قرا او اجارة بقتل او ضرب او شديداً وجسماً صديداً
حيث يميز ان بعض البيع او نفسه ويثبت به الملك عند القبض للفساد وقبض الشئ طوعاً
اجازة كالسليم طابعاً وان كمل المبيع في يد المشتري وهو غير مكره والبايع مكره من
قيمة البايع والمكره ان يضمن للمكره وعلى الملاحم خنزير ومبنت ودرم وشرخ من خمس وضر
او قيد لم يحل وحل يقطع وقتل واشر بغيره وعلى الكفر والتلاف ما لم يقتل وقطع لا بغيرهما

يرخص فان قتلته ويقتل مكره فقط وعلى اعتاق وطلاق ففقد وقع ورجع بقيمته
 ونصفه رها ان لم يطهرها وعلى رده لم تنز ووجه **كتاب الحج** وهو منع
 عن النصف وقولا لا افعل الصغر ورق ومنون فلا تصح تصرفتي وعبد لا ازول
 وسيد ولا تصر والمجنون المغلوب عال ومن عقد منهم وهو يعقل الجيزه الولي او
 يقسمه ان اتلفوا شيئا ضمنوا ولا ينقذا قرار الصبي والمجنون وينقذا قرار العبد
 في حقه لا في يده فلو اقر مال الزم بعد الحرية ولو اقر محذوف فود الزم في الحال
 لا بسفه فان بلغ غير رتبته يرفع اليه مال حتى يبلغ خمسا وعشرين سنة ولقد
 تصرفه قبله ويدفع اليه ماله ان بلغ المدة مفسداً وفسق وغفلة ودينار طلب
 غرله ووجه ليس بماله في دينه فلو ماله ودينه رها فخصي لا امر ولو دينه دراهمه
 دنانير او بالعكس بيع في دينه ولا يبيع عرضه وعقاره واقله فان افسد متاع
 عين فباعه اسوة للفرما **فصل في بلوغ العلام بالاحتلام والاحبال وال**
الانزال والا في ثمان عشرة سنة واجازته بالحيض والاحتلام والحبل والا

في

والا في ثمان سبعة عشرة سنة ويقتضى البلوغ فيها خمسة عشر سنة وادى المدة
 في حقه اثنا عشرة سنة وفي حقه سبع سنين فان رها وقال بلغنا صدقا و
 احكامهما احكام البالغين **كتاب الغصب** هو ازالة يد المحقة باثبات
 اليد المبطله فالاستخدام وحمل الدابة غصب لا الجلوس على البساط ونحوه عليه
 في مكان غصب او مثله ان هلك وهو مثله وان انصره الثلث قيمته يوم الخصومة وما لا
 مثله قيمته يوم غصبه فان ادعى هلاكه حسم الحاكم حتى يعلم انه لو بقي لظم به وقضى
 عليه ببذله والغصب فيما ينقل فان غصب عقارا وهلك فيه لم يضمنه وما نقص سلبه
 او راعته ضمن النقصان كما في النقل وان استغله تصدق بالغلة كما لو تعرف في الغصوب
 والودعة ونحوه وكل بلا حل انتفاع قبل اداء الضمان بشئ وطبخ وطحن وزرع واتخاذ كمين
 او انا الفبر الحجر **كتاب النكاح** ساجدة ولو زح شاة او خرق ثوبا او اشاح ضمن القيمة وما لم يفسد
 البسوة ضمن النقصان وفي الخرق البسوة ضمن نقصانه ولو غرس او بني في ارض الغير فلعن او ردت
 وان نقصت الارض بالقاع ضمن له البسوة والغرس مقلوعا وتكون له وان صرع اولت السوق

بضمن قيمة ثوبه بعض مثل السويق او اخرهما وخرهما زاد الصغ والضمن **فصل**
غيب المضمون ضمن قيمة ملكة والقول في القيمة للغاصب مع مينة والبيعة للمالك فان ظم
وقيمة اكثر قد ضمنه بقول المالك او بيعة او سكو الغاصب فهو للغاصب ولا خيار للمالك وان
ضمنه يمين الغاصب والمالك ضمن الضمان او باخذ المضمون ويرد العوض وان باع المضمون
فضمنه المالك لغرضه وان حرره ضمنه لا وراثة المضمون مائة فضمن بالتعدى والبيع
بعد طلب المالك وما نقصه بالولادة مضمون بحجر بوليه ولو ذبح عصفورة فمرت
فانت بالولادة ضمن قيمتها ولا يضمن الحرة ومنافع الفصيص وخر المسلم او خنزيره
بالاتلاف وضمن لو كان الذبيح وان غيب من مسلم خرافة او حمار مينة فربع فللمالك اخذها
وردمها الرباع وان اتلفها ضمن الخرافة فقط ومن كثر معزفا وارق خمر الاوان لم يمسكرا
او منصفاما ذهب نصف بالطبخ ضمن وصح يبيع هذه الاشياء ومن غصب الم ولد ومذبه
فانت ضمن قيمة المذبة لا ام الولد **كتاب** الادون الاذن فكل الحجر واسقاط الحق فلا يتق
قن لا يتق قصور وثبت بالسكون ان لا يدرى عبده يبيع ويشترى فان اذله عما لا بشره ولا
بعينه

لا بعينه يبيع ويشترى ولو كان بينهما ولو كان بينهما ولو كان بينهما ولو كان بينهما
ويقر بدين وغصب ودية ولا يزوج ولا يزوج علوكه لا يكتب ولا يقرض ولا يهب
ويهدى طعاما سيرا وبصيفه من بطمه ويحط من الثمن بغير دينه متعلق بوقت بيع
فيه ان له فدية بدينه وقسم ثمنه بالحق وما بقي طويله بعد عتقه ويحجر بحجره ان علم
الكراهل سوقيه وموت سيده وموت له وحقوقه مرتدا او بالاباق والاستلاد بالندير
وضمن بهما قيمتهما للغرماء وان اقر بغير حجه عا في يده صح ولم يملك سيده ما في يده
لو اخطأ دينه عاله ورقبته فبطل تحريره عبدا من سيده وان لم يخط صحت ولو يبيع
من سيده الا على القيمة او الكثر وان باع سيده منه على قيمة او اقل صح وطل الثمن ولو لم
قبل قبضه وله جسد المبيع بالثمن وصح اعتاقه وضمن قيمته لغرمائه وطول ما بقي بعد عتقه فان
باعه بدينه وغيبه المشتري ضمن الغرماء البايع قيمة فان رده عليه بغير حرج بغير حرج
الغرماء في العبد او مشتريه او اجاز البيع واخذوا الثمن فان باع سيده واعلم بالدين
فلغرماء رده البيع فان عاى البايع والمشتري ليس بحصم لهم ومن قدم مضرا قال انا بزيد فا

فالمشتري وبيع لزمه كل شيء من التجارة والبيع حتى يحضر سنده فان حضر واقر باذن بيع
والا فلا وان اذن المصلي والمعتق الذي يعقل البيع والشراء وليه فهو الشراء والبيع كالعبد
المأذون **كتاب الشفعة** هي تملك البقعة جبراً على المشتري عما قام عليه فيجوز للخط
في نفس البيع ثم للخط في حق الجميع كالشراء والطريق ان كان خاصاً ثم للجار الملاصق
وواضع الحجر على الحائط والشريك في ضربة على الحائط حاز على عدل الروس بالبيع
وستقر بالشهاد وتملك بالاخذ **باب طلب الشفعة** فان علم الشفيع بالبيع كتمه
في مجلسه على الطالب ثم على البائع لو فز به او على المشتري او عند العقار ثم لا يسقط بالتأخير
فان طلب عند القاضى سال المدعى عليه فان اقر بملك ما شفع به او بكل او بجزء من الشفعي كله
عز الشراء فان اقر به او بكل او بجزء من الشفعي قضى به ما ولا يلزم الشفيع احصاء الثمن وقت
الدعوى بل بعد القضاء وخاضع البائع لو فز به ولا يسمع البيعة حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع
بمشهده والعهد على البائع والوكيل بالشراء خصم للشفيع ما ليس له الى الموكل
والشفيع خبر الروية والعبد ان شرط المشتري البراءة منه وان اختلف الشفيع

او بعضا والقاض

والمشتري

والمشتري في الثمن فالقول للمشتري وابره من الشفعي والى يدى المشتري
ثمنه وادى بابعه اقل منه ولا يقبض الثمن اخذها الشفيع بغيره ومثلها
بما قال البائع وان قبض اخذها بما قال المشتري ومما ابعض بغيره في حق الشفيع
لاحط الكل والزيادة وان اشترى داراً بعرض او عقاراً اخذها الشفيع بغيره
ومثلها في محال الوهب بلا او يصير حتى يرضى الماخذ فيها خذها ومثل الخروقة
الخزير ان كان الشفيع زميناً وقيمته او مائماً وبالثمن وقيمة البناء والفرنس
او كل ما للمشتري قلعهما وان لمعهما الشفيع فاستحق حصة بالثمن فقط وبكل
الثمن ان حلت الدار وحسن الشجر ونحوه العزمة ان نقص المشتري البناء والنقص
له ويحكمه ان ابتاع ارضاً ونخل او ثمر او ارضاً وثمره وان جرد المشتري سقط حصته
من الثمر **باب ما يجب فيه الشفعة** وما لا يجب انما يجب الشفعة في عقار
ملك عوض هو مال الا وعرض وفيل وبناء ونخل يباع بالثمن ودار جعلت داراً واحدة
او بدل خلع او بدل صلح عن رده او عوض عتق او وهب لآخر من شروط او بيعت خيار

البائع

او بيعت فاسد ما لم يقطع حق الفسخ بالبناء او قسمت بين الشكايا وسلمت
 شفعت ثم ردت بخيار الروية او شرط او عيب نقصا او تحجب لورود بلا قضاء
 او تقابل **باب** ما يبطل به الشفعة وتبطل بترك طلب الموانسة او التقرير وبالجم
 من الشفعة عما عو من وعليه رده وعموت الشفع لا المشتري ويبيع ما يشفع به
 قبل القضاء بالشفعة ولا شفعة لمن باع او بيع له او ضمن لذكره على البائع ومن
 ابتاع او ابتاع له فلم الشفعة وان قبل الشفع انهما بالالف وسلم ثم علم انها بيعت
 باقلا وبر او غير قيمته الف والشفعة ولو بان بيعت بدنانير قيمتها
 الف فلا شفعة وان قبل لان المشتري فلان وسلم في ان له غيره فلم الشفعة وان باع
 باعها الا زارا عا في جانب الشفع فلا شفعة له وان ابتاع منها كلها بمن في ابتاع
 بقيتها فالشفعة للي او في السهم الاول فقط وان ابتاع بمن ثم رفع ثوبا عنه
 فالشفعة بالثمن لا الثوب ولا تكرر الحيلة لاسقاط الشفعة والزكاة واخذ خط
 البعض بنعقد المشتري لا بتعدد البائع وان اشترى نصف دار غير مقسوم اخذ الشفع

خط

خط المشتري بقسمته وللعبد المدين الاخذ بالشفعة من سيده كعقده وسلم
 الشفعة من الاب والوصية والحكيل **كتاب القسمة** هي جميع نصيب شائع
 في معين ويتأمل على الاقار والمباركة وهو الظاهر في المثال في اخذ خطه
 حال عيبه صاحبه وهي في غيره فلا ياخذ ويحرف في متحر الجنس عند طلب الشكايا لا غيره
 ونذر نصيب قاسم زرقه من بيت المال يقسم للاجر والا فتنصيب قاسم زرقه من بيت
 الروس ويحسب ان يكون عدلا امينا عالما بالقسمة ولا يتبعين قاسم احد ولا يشتر القسام
 ولا يقسم العقار بين الورثة باقرارهم حتى يبرهنوا على الموت وعدد الورثة ويقسم
 في المنقول وعقار المشتري ودعوى الملك ولو برهن ان العقار في ايديهما لم يقسم حتى
 يبرهن ان لهما ولو برهن ان الموت وعدد الورثة والدار في ايديهم فمعهما وارث
 غايبا وصي قسم ونصب وكيل او وصي يقبض نصيبه ولو كانوا مشترين وغار احدهم
 او كان العقار في يد الوارث الغايب وصي وارث واحد يقسم وقسم لو طلب احدهم ولو
 انتفع كل نصيبه وان تصرف الكل يقسم الابن نصيبه وان تنفع البعض وتضر البعض



لقد قسم في الكبير فقط ويقسم العروص من من شئ واحد ولا يقسم الحسبي والمو
مهر والرقيق والحمام والرحا الأبرصا لهم دور مشتركة أو دار وصيعة أو دار وحائث
فقسم كل على حدة ويصوق العاسم ما يقسمه ويعدله ويذرعه ويقوم البناء وتفرز
كل نصيب بطريقه ويثريه ويلقب بالانصباء بالاول والثاني والثالث ويكتب اسما
مبهم وتخرج فن خرج اسمه ولا فله السهم الاول من خرج ثانيا فله السهم الثاني ولا يدخل
في القسمة الدراهم الا برضاها فان قسمه لاحد سبل وطريق في ملك الاخر لا يشترط في القسمة
صرفه ان امكن والافسخ في القسمة سفال علو وسفل مجرد وعلو مجرد وقوم
كل على حدة وقسم بالقيمة ويقل شهازة القاسمين ان اختلفوا ولو ارجع احدهم ان
من نصيبه شئ في بصره وقداقر بالاستيفاء لم يصدق الا ببينة وان قال
استوفيت واخذت بعضهم صدق خصمه لمخلفه وان لم يقر بالاستيفاء وادعي
ان زاحظه ولم يستلم وكذبه بشريكه تخالفوا ففسخت القسمة ولو ظم وعين
فاحش في القسمة يفسخ ولو التحق بعض شايخ من حفظه رجع بقسطه وسلم
بقسطه و

بقسطه في حفظ شريكه ولا يفسخ القسمة ولو تمها سببا في سكن دار أو دارين أو فريضة
عبد أو عبدتين أو غلة دار أو دارين صح وفي غلة عبد أو عبدتين أو غلة البقيين
أو كور بغلا وبغليين أو ثمر شجرة أو لبن غنم **كتاب المزارعة** هي
عقد على الزرع ببعض الخارج ويصح بشرط صلاحية الأرض والزراعة وأهلية
العاقدين وسكان المدة ورب البذر وحسنه وخط الآخر والتخليفة بين الأرض والعامل
والشركة في الخارج وان يكون الأرض والبذر لواحده والعمل والبقر لآخر وان كان الأرض لواحده
والباقى لآخر وان يكون العمل لواحده والباقى لآخر فان كانت الأرض والبقر لواحده والبذر
والعمل لآخر كان البذر لواحدهما والباقى لآخر وان كان البذر والبقر لواحده والباقى لآخر
أو شرط لواحدهما قفرا أو مستأمة أو ماعية الماذياناة وليسوا في وان يرفع رب البذر
بذره أو وان يرفع الخارج والباقى بينهما فسدت فيكون الخارج ذرا البذر والآخر أجر عمله
أو أرضه ولم يزد على ما شرط وان صححت فالخارج على شرط فان لم يخرج شئ
فلا شئ للعامل ومضى على المصطفى أحير الأرب البذر ويظل يمتد أحدهما فان مضت

المدة والزرع لم يذكر في المزارع احسن مثلاً منه حتى يذكر نفقة الزرع عليها
 بقدر حقوقها كالبحر الحصاد والرفاع والديس والندرة فلنشرطه على العامل فسدت
كتاب المساقاة هي معاودة دفع الاشجار الى من يبيع فيها على ان التبرع بها وبها
 للمزارعة وتصح في الشجر والكر والبطار واصول البازنجان فان دفع لخاصة ثمرة مساقات
 والتمرة تريد بالعل صحته وان التمت لكا المزارعة واذا فسدت فللعامل احسن مثله وتبطل بالكل
 ونفسح بالعدو كالمزارعة بان يكون العامل سارقاً او مريضاً لا يقدر على العمل **كتاب النخل**
 هي جمع ذبحة وهي اسم لما يذبح ولذبح قطع الاوراج وحل ذبحة مسلم وكعابي وصبي واخرس
 واقلم وامرأة لا يجزي وثني ومرد ومحم وتارك تسمية عمداً او حلاً وناسياً وكسره ان يذكر مع
 اسم الله غيره وان يقول عند الذبح اللهم تقبل من فلان وان قال قبل التسمية والاضجاع جاز
 والذبح بين الحلق واللبنة والذبح المرقى والحلقوم والودمان وقطع الثلث كاف ولو نظروا
 قرز وعظم وسن منزوع وليطهروا وما انتهى الدم الاسن وطفراً قابعين وندرج حاشق
 وكسره النخج وقطع الرأس والذبح من القفا ونزع البقر والغنم وكسره كسره وحل ولم تذكر جنين

في الذبح
 في الذبح
 في الذبح
 في الذبح
 في الذبح

بذلكان

بذلكان امة **فصل** فيما يحل وفيما لا يحل من ذواتها ومخلب من سبيع
 وطير وحل غزال الزرع لا يقع الذي ياكل الحبوب والصبغ والصبغ والذئب والسمكيات
 والحشرات والحمر الاهلية والبغل والخيول وحل الارنب ذبح ماله بول لم يطهر لحمه
 وحلده الا لادمي واخذت ببر ولا ياكل ما في الاسماك غير طاف وحل لاذنوكه كالحمار
 ولو ذبح شاة فتحركت او خرج الدود حل والا لانه لم يدر حيوته وان علم حاله لم
 يتحرك ولم يخرج الدم حل **كتاب الاضحية** تجب على مسلم مقيم موسر عن نفسه
 لا عن طفله شاة او سبع بدنة فجر يوم النحر الى اخرها منه ولا يذبح مصري قبل اصاب
 وذبح غيره وتضحي بالجماء والحجر والثولاء والعمياء والعوراء العفا والعرجاء
 ومقطوع الشرا لان المنذر لا يقبل والالبية والاضحية من الابل والبقر
 والغنم وحاز الشين من الكل واخذ من الضان وان هات احد السبعة وقالت الرو
 الذئب هاعنه وعنه صح وان كان شريك السبعة نصرانيا او مريداً لله لم يجز
 عن واحد منهم وبما حل من الاضحية ويؤكل غنياً وبذئب لا يذبح ولا يذبح

الصدقة في الثلث ويتصدق بجلدها او يعامل منه نحو حجاب
وغريبا ويدلان بدينه ان علم ذلك وكره ذلك لكانت في روعها
وذبح كل اصبحة صح ولا يقضان **كتاب الكراهية** منكره
الى الحرام اقره نصر محمد رحمه الله ان كان مكروه **فصل في الاكل والشرب**
كره لبس الانان والاكل والشرب والادمان والطيب من انا ذكروا فضة
للرجل والمرأة لا من رصاص ورجح ويلو وعقيق وحل الشرب من انا
مفقتن والركور على رخ مفقتن والحلوس على كسقي مفقتن
ويستفي موضع الفضة ويقبل قول الكافر في الحل والحرم والمكول
والصبي في الهدية والاذن والفاق في المعاملات لا في الديانات
ومن دعي الحولمة وثمة لعب وغناء بقعد واكل **فصل في اللبس**
حرم للرجل المرأة لبس الحرير الاقدار ربعة مابع وحل ثوبه
واقترانه ولبس ما سواه حرير ولحمته قطن او حر وعلمه حل في الحر
وس

ولبس ما سواه حرير ولحمته قطن او حر وعلمه حل في الحر فقط
ولا يتحلى الرجل بالذهب والفضة الاباخا والمناطقية وحلية
من الفضة والا فضل الغير لسلطان والقابض ترك التخمير وحرم التخمير
بالحر والحدود والصفر والذهب حل مسمار الذهب جعل في حجر الفضة
وشد الس بالفضة الابا الذهب وكره البكر ذهب حرير ميبا لا الحرقة
لوصو ومخاط والرتن **فصل في النظر والنظر** المتن لا ينظر الى غيره وجه
الحرقة وكفيهما ولا ينظر من شتهى الى وجهها الا الحاكم والشاهد
وينظر الطبيب الى موضع مرضها وينظر الرجل الى الرجل الا العورة
 والمرأة للمرأة والرجل كالرجل وينظر الرجل الى فم امرته وزوجته
ووجه محرمة ورأسها وصدورها وشا فيها وعصدها لا الى ظهرها
وينظرها وفخها وعصها حل النظر اليه امة غيره محرمة وله منى
ذلك ان اراد الشراء وان اشترى ولا تعرض الامة اذا بلغت في ازاره

والخصي المحنوز والمخذل كالغنى وعبد ماله لا يجزيه ويعزل عن أمته
بلاذنها ما وعزل زوجته باذنها **فصل في الاستبراء** وغيره من مكر
أمة محرمة وطئها ولها والنظر إلى فرجها بشهوة حتى يستبرأ للمناسك
اختار قبله الشهوة محرمة وطئ واحدة منها ودوا عيده حتى
تخرج الأخرى عكلا ونكاح أو عتق ذكره لتقبيل الرجل ومعاينة
في أذنه وأحد لو كان عليه فيمن جازكا لمصافحة **فصل في البيع**
كسبه بيع العزلة لا السرقة لئلا يشره أمته إذا قال يكره ولا يبيعهما
وكره لرب الدين أخذ عن حر ياعها مسلما كافر أو كافر قوت الأديب والسيمة
في يدي صراها لا غلة صنعة وما جليته من بلد آخر ولا يستر السلطان إلا أن
يتعدى عاربا الطعام عن القيمة تعدى فاحشا وجار بيع الحصيد من حمار
وأجارة بيت لبيت بيت نار أو كنيسة أو بيعة أو بيع فيه خمر بالسواد
وحمل خمر في يوم أو بيع بناء بيوت مكة وأرضها وعشر المصطفى ونقطة

خليلة

وخليلة ودخول ذي سحر أو عبادته وخصاء البهائم والبراءة الجبل وقبول
هدية العيد التام وإجابة دعواته واستعارة دابته وكسوة كسوة الثوب
وهديته النقديين والخدم الحصى والرعاة عمق الفرم من عرشه في الحق
فلاز واللعب بالشطرنج والشرط وكل لهو وجعل الرأية في عتق العبد
وحمل عقده والحفنة وزرق الفاحشة وسفر الامة وامر الولد بالاحرام وشراء
ملاينة للصغير عنه وبيعة للحر والام والمثقل الوفي محرمة وتواجر امة فقط
كتاب احياء الموات هي ارض لغز زرعها لا انقطاع الماء عنها ولغلبته
عليه غير ملكه بعبدة من العام من اجباها باذن الامام ملكه وان حرق لا ولا
يجوز احياء ما قرض من العام ومن حفر بئر في موات فله حرمة ما اربعون ذراعا
من كل جانب ومن حفر العيون خمسة اية فن حفر في حرمة ما منع منه والقناة حرمة
بقدر ما يطلوه وما عدا عنه الفرات ونحوه اليه فهو موات وان جعل
لا ولا حرمة للشجر **مسائل الشريعة** هو نصيب ما لا تنهار العظام كالحمل والفرات

غير مملوك ولا لكران يستفاد منه ويتوصاه به ويشرى وينصب على غيره
منها ثم لا يرضى ان لا يرضى بالعامه وفي الايام المملوكه والابار الحياض
الكل شربه وفيه دابة لا ارضه وان خبز ثمر النهر لكثيره البقول منع والحجر
في الكون والحر لا يستفاد به الا باذن صاحبه وكثيره نهر غير مملوكه من بيت المال
فان لم يكن فيه شيء يحبر الناس على كربه وكري ما هو مملوكه على اهل ولا يجرى
على كربه ومؤنه كرى النهر لثقل عليهم من اعلاه فان جازوا ارضه ارضه
ولا كرى على اهل الشفة وتعه دعوى الشرى غير ارضه من قوم فتملكوا
في الشرب فهو بينهم على قدر ارضهم وليس لاحد هم
ان يشق منه نهرا او ينصب عليه رصى او دالية او حصارا او يوسع فم النهر
او يقسمه بالاياه فقد وقعت القسمة بالكرى وسوق شربه الى ارضه اخرى
ليس لها فيه شر بل ارضاه ويورث الشرى ويورث بالامتناع بعينه ولا يباع
ولا يوهب ولو ملأ ارضه ماء فنبهت ارضه جاره او عرفت له يضمن **كتاب الاشربة**

الشرا

الشرا ما مسكر والمسكر منها اربعة الخمر وهي التي من ماء العنب اذا غلا واشتد
قذو الزبد وحمرة قلبها وكثيرها والطلاء وهو العصير ان طبخ حتى ذهب
اقل من ثلثه والسكر وهو الذي من ماء الرطب فيقع النرب وهو الذي من ماء
النربيت والكل حرام ان غلا واشتد وحرمتها دون حرمة الخمر فلا كفر بحملها
بخلاف الخمر والحلال منها اربعة نبيذ القمح والنربان طبع الذي طبعه وان
اشتد اذا شرب ما لم يسكر بالهمى وطيرى واخلطان ونبيذ العسل والنبى
والبر والشعير والذرة طبع اولها والثلاث العنبى وهو الانباز في الدباء
والخمر والمزقة والفقرى وخل الخمرى خللت او خللت وكثيره ردى الى
والامتناع طبعه ولا يحد شاربه بالسكر **كتاب الصيد** وهو الاصطياد
تحل بالكل بالعلم والفهد والبازى وسائر الجوارح المعامة ولا بد من العلم
وذا ينترك الاكل ثلثا في الكلب بالرجوع اذا دعى في البازى ومن التسمية
عند الارسل ومن الجرح في موضع كان فان اكل منه البازى كل وان اكل

الكال والحمد لا وان أدركه حيّاً ذى ه فان لم يذك حتى مات او منقه الكاتب
 ولم يخرج او شاركه كلب غير معي او محيى او كلب لم يذكر اسم الله عليه حمداً
 صر وان ارسل سلكه فصره محيى فان خرج حل ولو ارسله محيى فخرج مسلماً به
 فان خرج حراً وان لم يرسله احد فصره مسلماً فان خرج حل وان روى سقى وخرج
 الكال وان أدركه حيّاً ذى ه وان لم يذك حتى وقع سهم بصيد فتحامل وغاب فطلبه
 حل وان قدر عن طلبه ثم اصابه ميتاً لا وان روى صيداً فوق في الماء او على سطح
 او حمل ثم تردى الى الارض حراً وان وقع على الارض ابتداءً حل وما قبله لمعارض
 بفرصته والبندوق حراً وان روى صيداً فقطع عضو منه كل الصيد الا العضو
 وان قطعه اثنان والاكثر عاباً الى العجز الكال حله حراً صيد المحيى والوثيق والمتردد
 وان روى صيداً فلم يخرج منه فرماه اخر فقتله فله المثلان وحال وان اتخذه فلا الاوان
 وحرمه ضمن الثاني للملاو قيمته غير ما نقصته جراحتة وحل اصطبار ما ياكل
 لحمه وما لا ياكل **كتاب الرهن** هو حبس شيء بحق يمكن استيفاء حقه

كالدين ولزمه بالجواب قبول الرهن بقضه محيى او مفرغاً مميّزاً والتخلية فيه وبالبيع
 قبض وله ان يرجع عن الرهن ما لم يقبضه وهو مضمون باقل من قيمته ومن الدين
 فلو كمل وقمته مثله دينه وصار مستوفياً دينه وان كانت اكثر من دينه فالفضل
 امانة وقد لا دين صار مستوفياً وان كانت اقل صار مستوفياً بقدره ورجع للرهن
 بالفضل وله ان يطالب الرهن بدينه ويحبس به ويؤجل الرهن باحضار رهنه
 الرهن باده دينه اولاً وان كان الرهن في يد المثل من لا يمكنه من البيع حتى يقبض الدين
 فاذا قضى سلك الرهن ولا ينتفع المثل بالرهن استخداً املاً او سكنى ولبساً وامارة واعانة
 وحفظه بنفسه وزوجه وولده وخادمه الذي في عياله وصمن بحفظه غيره وهو بائداً
 عه وتعدته قيمته واجرة بيت حفظه وحافظه على المثلين واجرة راعيه ولفق الرهن
 والخراج على الراهن **باب ما يجوز ان يرهان** والارتهان به وما لا يجوز لا يصح رهن
 المشاع والشرع على النخل دونها وزرع الارض دونها وما يخل في ارض دونها وما يخل
 والمذتر والكاتب وام الولد ولا بالامانة وبالذكر وبالمبيع وانما تصح بدس

وموعداً وبراس مال السلم وثنى الحرف والمسلم فيه فان هلك صار مستحقاً والاب
ان ترهن بدين عليه عبد الطفل وصح رهن المحرم والكبير والموزون فان رهن
بجنسها هلك عتقها من الدين ولا عبرة بالجوذة ومن باع عبداً على ان يرهن المشتري
بالثمن شيئاً بعينه فاستحق له الجير والبيع فصح البيع الا ان يرفع المشتري الثمن حالاً ان
اوقمة الرهن من اوقاف اليباع امسك هذا الثمن حتى اعطى الثمن فهو رهن ولو
رهن عبد من بالالف لا يأخذ احدهما بقضاء حصته كالبيع ولو رهن عبداً عند علي
صح والضمون على كل حصه دينه فان قضى دين احدهما فالكل رهن عند الآخر
ويطلى بينة كل منهما على رجل انه رهنه غيره وقبضه ولو مات رهنه
والعبد في ايديهما فبهرهن كل على ما وقعته كان في يد كل واحد
نصف رهنا لحقه **باب** الرهن بوضع على يد عدل وضعا
الرهن على يد عدل صح ولا يأخذ احدهما منه ويكره ضمان المهر
فان وكلا الرهن او على غيرهما يبيعه عند حلول الدين صح فان

نظ في عقد الرهن لم ينزل العزله وموت الرهن والمرتهن والوكيل يبيعه
بقبضه ورثته وبطل موت الوكيل ولا يبيعه المرتهن او الرهن الا بوضا الا انه
فان حل الامر وغاب الرهن اجبر الوكيل على بيعه كالوكيل بالخصومة اذا غاب من كل
اجبر عيها وان باع العبد واوفى المرتهن ثمنه فاستحق الرهن وضمن فالعبد
يضمن الرهن قيمته او المرتهن ثمنه وان مات الرهن عند المرتهن فالعبد وضمن
الرهن قيمته مات بالدين وان ضمن المرتهن رجع على الراهن بالقيمة وبدينه
التصرف في الرهن والحناية عليه وحنايته على غيره ولو قضي بيع الراهن
على اجارة مرتهنوا وقضاه دينه ونفذ عققه وطول يدينه او الاول او لاخذ
منه قيمة العبد وجعلت رهنا مكانه ولو مضى سعى العبد في الاقل من قيمته ومن الدين
ويرجع به على سيده وان لا الراهن كاعتاقه وان اتلفه اجنبية فالمرتهن بضمنه
قيمته فيكون رهنا عنده ونزع من ضمانه باعارة من رهنه فلو هلك في يد الراهن
بمسك مجاناً وبرجوعه عا ضمانه ولو اعاده احدهما اجنبياً باذ الاخر سقط

الضمان ولكل ان يورده ومنا وان استعار شي بالبرهنة صح ولو عيّن قدرا او حسنا
او يلد الخ الف ضمن المعبر المستعبر والمرتمين وان وافق ومكلك عند المرتمين صار
مستويا ووجوب مثله للمعبر على المستعبر وافتكك المعبر لا يمنع المرتمين ان قضى
دينهم وضمانة الرهن والمرتمين على الرهن مضمونة ووجوب ايت عليها وعلى ما
ما بها ممدروا ان رهن عبد ايساوى الف بالقبول فوجعت قيمته الى مائة ففكك
رجل وعزم مائة وحل الاجل فالمرتمين يقبض المائة قضاء من حقه ولا يرجع على
الرهن شي ولو باعه بمائة بامره قبض المائة قضاء من حقه بتسميته وان قتله
عبد قيمته مائة فذرع بم افتكك كالدين وان مات الرهن باع وضمنه الرهن
وقضى الدين فان لم يكن له وصي نصبه وصي وافر ببعده **فصل** رهن عصب
قيمته عشرة بعشرة فتحو لخل وهو يساوى عشرة فهو رهن بعشرة
وان رهن بغاة قيمتها عشرة فانت فذرع بجلدها وهو يساوى رهنها
فهو رهن بدروهم وغما الرهن كالولد والثمر واللبن والصبي والمرهون وهو

رهن

رهن مع الاصل ويملك مجانا وان بقي ومكلك الاصل فكل خطم بقسم
الدين على قيمته يوم النكاح وقيمة الاصل يوم القبض فسقط من الدين
حصته الاصل وفل النماء حصته وصح الزيادة في الرهن لا في الدين وان
رهن عبد بالف فذرع عبدا اخر رهننا مكان الاول قيمته كل الف فلاول
رهن حتى يورده الى الرهن والمرتمين في الاخيرين حتى يحل مكان الاول والله
كتاب الجنائز يوجب القتل عبدا وهو ما تعذر ضربه بسلاح ونحو
في تفريق الاجزاء كالحجر من الخشب والحجر واللبطة والنار الاش والفواطين
الان يعفى لا الكفارة وشبهة وهو ان يتعذر ضربه يعبر ما ذكر الاش والكفارة ودية
مقلطة على العاقلة لا القود والخطا وهو ان يرمي شخصه صيدا او
او حريا فاذا هو مسلم او عرنا فاصار ادميا وما جرى مجراه كذا في القتل على
رجل فقتله الكفارة والدية على العاقلة والقتل بسبب محافاة البئر وواضع
الحجر في غير ملكه الدية على العاقلة لا الكفارة والكل من جبر حرمان الارث الا هذا

وتشبه العمد في النفس عدا فيما سواها **باب ما يوجب القود** ما لا يوجب
بحسب القصاص يقتل كل محقق من الدم على النابذ عمداً وقتل الحر بالحر
بالعبد والمسلم بالذمي ولا تقتلان بالمستامن والحر بالمرأة والكبير بالصغير
والصحيح بالاعمى وبالرمن وساقص الاطراف بالمحنى والولد بالوالد ولا
يقتل الرجل بالولد والام والجد والجد كالأب ويعبد وعمرته ومكاتبه وعبد
ولده وعبد مملوك يعصم واورث قصاص على ابية سقط وانما يقتص بالاب
لستيف مكاتب قتل عمداً وترك فاء وارثه سيده فقط ولو ترك فاء له
وارث يقتصر وان ترك فاء ووارثه لا وان قتل عبد الرهن لا يقتص
حتى يجمع الرهن والمرس من الاب المعقود والقود والصلح لا العقو
يقتل وليه والقاضي كالأب والوصي يصاح فقط والصبي كالمعتق والكلب
القود قبل كبر الصغير وان قتله ممر يقتص ان اصابه الحديد والاكافق
والنفريق ومن حج ولا عمداً فصار اذا فرش وما يقتص وان مات بفعل نفسه

وزيد واسد وحيمة ضمن زيد ثلث الدية ومن شتم على المسلمين سبوا وجب
قتله ولا شئ يقتله ومن شتم على رجل سلاحاً او مائراً في مصر وغيره اشهر عليه
عصاه مائراً في مصر فقتله المشهور عليه قتل به وان شتم المحنون على غير سبها
فقتله المشهور عليه عداً بحسب الدية وعلى من الصبي والذابة ولو صر به الشاهر
فانصرف فقتله الاخر من القاتل ومن دخل عليه غيره ليلاً فاخرج السرقة فاتبه
فقتل فلا شئ عليه **باب القصاص** في عدا ومن النفس يقتص يقطع اليد من الفصل
وان كان بد القسط اكبر وكذا الرجل ومارن الانف والاذن والعين ان ذهب صوبها
وهو قاعة ولو قلعها الا والسن وان كفوا وكل شجة يتحقق فيها اطمان لمة ولا قصاص
في عظم وطرف في رجل وامرأة وصبر وعبد وعبد بن وطرف والسلم والكافر سيمان وقطع يد من
نصف الساعد وجافية براسها ولسان وذكر الا ان يقطع الخشفة ويترين القول
والارثر ان كان القاطع اشل او ناقص الاصابع او كان راس الشجاع اكبر **فصل** وان
صوح على مال وجب حلالا وسقط القود وينصف ان امر الحر القاتل او بتر القاتل حلالا

بالصلح عن دمه على الف ففعل فان صالح احد الاولياء حظه على عو ضاوفي
فلمن في حظه من الدية وسقط قصاصه بقتل الجمع بالفرد والفرد بالجمع
النفاء فان حضر واحد قتل له وقطع حق البقية لموت القاتل ولا يقطع بدله
الرجلين بيد وضعدا ربتهما وان قطع واحد من رجلين فلم يقطع بهينه
ونصف الدية فان حضر واحد وقطع بدله فلا آخر عليه نصف الدية وان قتر
عبد قتل عبد يقتص له وان رعى رجلا عمدا فنفذ التهم منه الى اخر يقتص
للاول والثاني الدية **مسألة** من قطع يد رجل قتلته اخذ بالامر من لو عدي
او خطاين او مختلفين تخلل بينهما بر او لا الا في خطاين لم يخلل بر فيجب دية
واحدة لمن ضربه مائة سوطا من تسعين ومات من عشرين وان عفي لم
المقطع عن القطع فان ضمن القاطع الدية ولو عفي عن القطع ومات
منه او عن الجنابة لا فالحظاء من الثلث والعهد من كل المال ان قطعت امرأة
يد رجل عمدا فتر وصحها على يده ثم مات فلها مهر مثلها والدية في مالها
لو عمدا

لو عمدا وعلى عاقلة مالها ولو خطاوان تزوجا على اليد وماتت منها على الجنابة
فمات منه فلم ير مثلها ولا ينبي عليها ولو قطع خطا فماتت عن العاقلة
مهر مثلها ولو خطا تلك ما تترك وصية ولو قطع يده فاقصر له فمات الاول قتر له
وان قطع يد القاتل وعفي ضمن القاطع دية اليد **باب الشهادة في القتل** ولا
يقدر حاضر الحجته اذا اخوه غائب عن خصومته فان يعدل بر من عارته ليقدر او
لو خطا او دينا الا فان اشبه القاتل عفي الغائب لم يقدر وكذا قتل عبدهما واحد
غائب وان شهد وليان بعفو ثلثهما لفت فان صدقهما القاتل والدية لهما
اذا لانا وان كانا ما فلا شيئا لهما والاخر ثلث الدية وان شهدانه ضربه فلم
يزل صاحب فراشه حتى مات يقتصر وان اختلف شاهد القتل في الزمان والمكان
او فيما به القتل او قال احدهما قتله بعضنا وقال الاخر لم در عمدا قتل بطلت
وان شهدانه قتله وقال الاخر لم در عمدا قتل بطلت الدية وان اقران كلامهما قتله
وقال الاخر قتله ما جميعا له قتلهما ولو كان مكان الاقرار شهادة لفت **باب**

في اعتبار حالة القتل المعتر حالة الرمي فتجب الدية بركة الرمي اليه

قبل الوصول الى الاسلام والقيمة ولا يضمن الرامي بروجع شاهد الحرم
بعد الرمي كل الصيد بركة الرامي لا باللامه ووجوب الجزاء على الابا حرامه
كتاب الدية تشبه العدمائة من الابل ارباعاً عن بنت مخاض
ض الى جذعة ولا تغليظ الا في الابل والخطاء مائة من الابل اجاساً ابن
مخاض وبنت لبون وحقة وجذعة او الفدينار او عشرين الف درهم
وعفار كلها ما ذكر في النصر ولا يجوز الاطعام والجنين في جوف الرحم
الرجيع لو احداً بويين مسلماً ودية المرأة على النصف من دية الرجل الففس
وفيما دونها ودية المسلم الرمي سواء **فصل في النفس والمجان**
واللسان والذكر والحشفة والعقل والسمع والبصر والشم والذوق
والاجبة ان لم تنبت واشعر الرأس والعينين والرجلين واليدين والشفتين
والحاجبين والاذنين والاشتب والقد في المرأة الدية وفي كل واحد من هذه

الاشياء

الاشياء مائة مضع في اشفار العينين الدية وفي احداهما ربعها وفي كل اصبع
من اصابع اليدين او رجلين عشرين وما فيها مفاصل في واحد منهما ثلث
ديه اصبع ونصفها اليه مفاصلان وفي كل سن خمس من الابل وخمس مائة
درهم وكل عضو ذهب نفعة فقير دية كبد شلت وعين ذهبت ضوفاً **فصل**
في الشجاج في الموضحة نصف عشر الدية وفي الهاشمة عشرها وفي النقرة
عشر ونصف عشر وفي الامة والجابغة ثلثها فان نفرت الجابغة فثلثانها
وفي الحارصة والدامعة والذامة والباضعة والقلاحة والسمحاق حكومة
عدل ولا قصاص في غير الموضحة وفي اصابع اليد نصف الدية ولو مع الكف مع
نصف الساعد نصف الدية وحكومة وفي قطع الكف وفي اصبع او اصبعان عشر
او خمسها ولا شيء في الكف وفي الاصبع الزايد وعين الصبي وذكره ولسانه ان
لم يعلم ينظر وحركة الكلام حكومة شح وحلاف ذهب عقله او شعر رأسه ارش
الموضحة في الدية وان ذهب سمعه او بصره او كلامه لا وان شجعة موضحة

فذهبت عندها وقطع امه فسلت اخرى والمغسل الاعلى فسل ما بقى وكل اليدان
او كثر نصف سنة فاسق فلا قودوان قلع سنة فبيت مكانها اخرى حتى طارثوا
ان اقيد فبيت من الاول مجبر وان شج رجلا فالتج ولم يبق له اثر او ضرر فخرج
فبهر او ذهب اثره فلا ارش للقود يخرج حتى يبرأ وكل عدو طوقه بشبهة لقتل
في ابنه عمدا فدية المال القاتل وكذا ما وجب على او اعترافا او لم يكن نصف العشرة
الصبي والمجنون خطاء ودينه على عاقلة ولا تكفير فيه ولا حرمان **فصل في**
في الجنين ضرر بطن امراة فالقت جنينا ميتا نجس عذرة نصف العشر الدية فان
القت حيا فان فدية وان القت ميتا فمات فالدم قديم وعذرة فان ماتت فالقت
ميتا فدية فقط وما تجب فيه يورث عنه ولا يورث الضارب فلو ضرر بطن امراة
فالقت ابنه ميتا فعلى عاقلة الاب عذرة ولا يورث منها وفي جنين الامه لو ذكر انصف
عشر قيمته حيا وعشر قيمته لو انش فان حرر كيتبه بعد ضربه فالعنه مات ففيه
قيمه حيا ولا كفارت في الجنين وان شرب دواء لنظر او عالج فرجها حتى

لمقطه

اسقطه ضمن عاقلة ما الفقرة ان فعلت بلا اذن **باب ما يحدث الرجل في الطريق**
من اخرج الى طريق العامة كغيرها او مزايا او جرحا او كانا فاكل نزعده وله التصرف
في النافذ الا اذا اضروا غيره لا يتصرف الا باذنه فان مات احد سقطت فدية على عاقلة
كلما لو حفر بئر في طريق او وضع حجر فتلطم به انسان ولو بهيمة فضمن ما بها في مال وجعل
بالوعة في طريق بامر سلطان او في ملكه او وضع خشبة فيها او قنطرة بلا اذن الامام فتعذر
رجل المرور عليهم ما لم يضمن ومن حمل شيئا في الطريق فسقط على انسان ضمن ولو كان دابة
قد لبسه فسقط لا بمجد لعشرة فعلى رجل منهم قنطرة لا او جعل فيها بواقي او حصة
فقط بمر رجل لم يضمن وان كان من غيرهم ضمن وان جلس فيه رجل منهم فعطربه احد
ضمن ان كان في غير الصلوة وان كان فيها **فصل في الحيايط المابل حيايط مال**
الى الطريق الغالة ضمن دية ما تلحق من نفس او مال ان طالب ينقضه مسلم او ذبي
ولو ينقضه فمرة بقدر على لقضه وان بناه ما يلا ابتداء ضمن ما تلحق يسقطه
بلا طلب فان مال الى دار رجل فالطالب اليه رقبته فان اجله او اميرة صح بخلاف الطريق

حابط خمسة أشهر على أحدهم فسقط على رجل ضمن خمس الدية دار ثلثة حفر أحدهم
فيها سبيل أو بني حابط فعطيه رجل ضمن ثلث الدية **باب جنابة المملوك** والجنابة عليه
ذلك ضمن الركب ما وطأه دابته برجل ويد وراس أو كدمتا وسبغت لاما تخفت أو قاة
برجل وذنب الا اذا اوقفها في الطريق وان اصابته بيد ما أو رجلا حصاة أو نوات
أو نار غبار أو محر أصغر أفقاء عينا لم يضمن ولو كان كبيراً فازارت أو الت
في طريق لم يضمن من عطيه وان افقها بذلك وان اوقفها لغيره ضمن وما ضمن
الركب ضمنه السابق والقايد وعلى الركب الكفارة عليهما ولو اصطدم فارسان
أو ماشيان فماتا ضمن عاقلة كل دية الاخر ولو ساق دابة فوق السرج على رجل
فقتله ضمن وان قاد قطار فوطي بغير انسابا ضمن عاقلة القايد الدية فان كان
معه سابق فعليهما وان ربط بعبر على قطار جمع عاقلة القايد وما شلف على
عاقلة الرابط ومن ارسل بجمته وكان سابقها فاصابت في فورهما ضمن وان
ارسل طيرا أو كلبا أو بكن سابقها وانفلتت دابة فاصابت مالا أو آدميا ليلاً

أو نهارة

أو نهارة الا وفي في عين شاة لقصاب ضمن النقصان وعين بدنة الحجر
والحمار والفرس ربع القيمة **باب جنابة المملوك** والجنابة عليه
جنابات المملوك لا تجوز جبالاً رفعا واحداً محلاله والقيمة واحدة جنابه
خطأ دفعه بالجنابة في ملكه أو فداه بارشها فان فداه في ملكه لا أولى فان جنى
جنابته دفعه بهما أو فداه بارشها فان اعتقه غير عال بالجنابة ضمن
الاقل من قيمته ومن الارش ولو عالما بها الزم له الارش كبيعته وتعليق
عتقه يقتل فلان ورهبه وشجته ان فعل ذلك عبد قطع يد حطاً أو دفع
اليه فحرره فمات من اليد فالعبد صلح بالجنابة وان لم يحرره رد على سيده
ويغار جنى ما دون مدبون خطأ فحرره يده بلا علم عليه لرب الدين
وقيمة لولي الجنابة مائة ذرة ولدت بيعت مع ولدها للدين فان جنت
فولدت لم يرفع الولد له عبد زعم رجل ان سيده حرره فقتل وليه خطأ لا شيء
له قال معتق لرجل قتل اخاك خطأ وأنا عبداً وقال بعد العتق



فأقول للعبدان قال لهما قطعوا يدك أنت ابني فقالت بعد العتق فأقول
لها وكذا كل ما أخذ منها إلا الجماع والفك عبد محجوب أصلاً بقتل رجل فقله
فدنته على عاقلة الصبي وكذا إن امر عبد عبد فقتل رجلين عبدًا ولكل وليان
فعفا أحدهما عن كل منهما ما رفع سيده نصفه إلى الآخرين أو فداه بالدية فإن قتل
أحدهما عبدًا والأخر خطاء فعفا أحدهما إلى المهد فدى بالدية ولو إلى الخطاء
ونصفها إلى المهد أو دفعه إليهم ثلاثا عبدهما فقتل قريبهما ففعلوا
بطل الكل **فصل** قتل عبد خطاء بجحد قيمته ونقص عشرة لو كانت
عشر الأفو أو أكثر وفي الأمانة عشر من خمسة الأفو في المفصو قيمته
ما بلغت وما قدر من دية الحر قدر من قيمته ففي يده نصف قيمته قطع يده عن
فخره كبدته فإن منه وله ورثه غيره ولا يقتصر إلا لو قصص منه قال أحدكم
فشحافين في أحدهما فاشهما السيد فقفا عيب عبد دفع كبدته عبده وأخذ
قيمتها أو أسكه ولا يأخذ النقصان مني مدبراً وأما ولد من سيد إلا أن القيمة

ومن الأرش فإن دفع القيمة بقضاء فحجني آخر وشارك الثاني الأول بدفعه بقضاء اتبع
السيد أو ولي الجناية **باب غضب العبد** والمدبر والصبي والجناية
في ذلك قطع يد عبده فغضبه رجل ومات منه ضمن قيمته أقطع وإن قطع يده
في يد الغاصب فمات برى غضب محجوب مثله فمات في ضمن مدبر محجوب عند غاصب
ثم عند سيده ضمن قيمته لهما ورجع بنصف قيمته على الغاصب ودفع إلى الأول ثم رجع
به على الغاصب وعكسه لا يرجع به ثانياً والقول كالمذبح غير أن المولى يدفع
العبد كمنافاة القيمة مدبر محجوب عند غاصب فرتة فقصصه فحجني على سيده قيمته
لها ما ورجع بغيره على الغاصب ورفع نصفها إلى الأول ورجع بذلك على الغاصب
غضب صبياً حرّاً فمات في يده فحياة أو محجوباً لم يضمن وإن مات بصاعقة أو بهش
حيته فدنته على عاقلة الغاصب **صبي** أو دعي عبداً فقتله وإن أودع
طعاماً فأكله **باب القسامية** قتل مدبر في محلة لم يدرك قتله
خلق حسن رجل منهم ينجحهم المولى بالله ما قتلنا ولا علمنا له قاتلاً فإن

حلقوا فعلى اهل المحلة الذية لا يحلف الولي وان لم يشتر القدر كثر الحلق عليهم
ليتم حسون ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية
دية فميت لا اشرىدا ومسيلم من انفه او فمه او دبره بخلاف عينه واذنه
قتيل على دابة معها سابق او قائد او راكب فدية على عاقلة مرت رابعة
عليها قتل بين قريتين فعلى اقربهما وان وجد في الاراسان فعليه القسامة
والذية على عاقلة وهي على اهل الخطة دون السكان والمشتريين فان لم يبق
واحد منهم فعلى المشتريين وان وجد في دار مشتركة على التفاوت فهي على الروس
وان بيعت ولم تقبض فعلى عاقلة البائع وفي الخيار على البير ولا يعقل عاقلة
حتى تشهد الشهود انهما بالذم والبير وفي الفلك على من فيها من الركاب
والملاحين وفي مسجد محلة على اهلها وفي الجامع والشوارع لا قسامة
والدية على بيت المال وبهر لو في بركة وفي وسط الفرات ولو مجسما
بالشاي فهو على اقرب القرى ودعوى الولي على واحد من غير اهل المحلة

نقط

نقط القسامة عليهم وعلى معيّن منهم لا وان البقي قومه بالسوق فاجلوز فتبيل
فعل اهل المحلة الا ان يدعى الولي على وليك او على معيّن منهم وان قالا
المستحلف قتل زيد حلف بالله ما قتلته ولا عرفت له قال لا غير زيد وبطل
نمالة بعض اهل المحلة على قتل غيرهم او واحد منهم **كتاب المعاقلة**
هي جمع العقلة وهي الدية كل دية وجبت بنفس القتل على العاقلة وهي اهل
الدوان ان كان القاتل منهم تؤخذ من عطاياهم في ثلث سنين فان خرجت
العطاياء اكثر من ثلث سنين او اقل اخذ منها ومن لم يكن ديوانيا
فعاقلته قبيلته تقسم عليهم في ثلث سنين لا يؤخذ من كل في كل سنة
الا درهم او درهمين وثلث فلم يزد على كل واحد من كل دية في ثلث
سنين على اربعة فان لم يرض القبيلة للاضم اليهم قرر القتيل نسباً
على ترتيب العصابات والقاتل كل درهم وعاقلة المعتق قبيلة مولاه
ويعقل عن مولا المولات مولاه وقبيلته ولا يعقل عاقلة جنابة العبد

والمرءة والزوجة على أو اعترافا الآن يصدقوه وان حتى حر علي عبد خطاء
 فهي على عاقلة **كتاب الوصايا الوصية** تمليك مضاف الى ما بعلموت
 وهي تحبته ولا تصح عازا على الثلث وللثالث القلة ووارثان للمهر الورثة
 وبوصي المسلم للزوجة وبالعكس قبولها بعد موتته وبطلان روكا
 وقبولها في حيوة وتب النقص من الثلث ومكمل بقوله الآن يموت
 الموصي له بعد موت الموصي قبل قبوله ولا تصح وصية الديون ان كان دينه
 محبطا والصبي والمطرب تصح الوصية للمملوك به ان ولدت لاقل مدته
 من وقت الوصية ولا تصح الهبة له وان وصي بامة الا حملهما صححت الوصية
 والاستثناء وله الرجوع عن الوصية في الاو فاعلان باع او مبادى وقطع الثوب
 او زبح سقاء والحود لا يكون رجوعا **باب الوصية** بثلث المال الوصي لزيد
 بثلث ماله والاخر بثلث ماله لم تجز فثلث لهما وان اوصى لاحدهما جميع ماله
 والاخر بثلث ماله ولم تجز فثلث بينهما نصفان ولا يصير الموصي له بالكثير من

من الثلث الا في المحابلات والسعاية والذرة للمرلة ونصب الله بطل وعقل
 ابنه صح فان كان له ابنان فله الثلث وسهم الوصي من ماله فليبين الى الورثة قال
 سدرس في الغلان ثم قال له ثلث ماله له وان قال سدرس ماله للغلان ثم قال له سدرس ماله
 له السدرس وان اوصى بثلث دراهمه او غنمه فله الثلث ماله مابق ولو رقيقا او ثيابا
 او دورا له ثلث مابق وبالفرد له عين ودين فان خرج الالف من ثلث العين رفع
 اليه والا فثلث العين وكل ما خرج بشئ من الدين له ثلثه حتى يستوفي الالف وبثلثه
 لزيد وعمر وهو ميت لزيد كله ولو قال بين زيد وعمر لزيد نصفه وبثلثه لعماله
 له ثلث مملكه عند موته وبثلثه لاهله اولاده وهن ثلث وللفقراء والمساكين
 لثلث من خمسة واهلهم المساكين وبينهم الفقراء وثلثه لزيد والمساكين لزيد
 نصفه ولهم نصفه وبما كان لرجل وعامة لاخر فقال لاخر اشتركتك معهم ماله ثلث
 كل مائة وباربع مائة له وبما اثنين لاخر فقال لاخر اشتركتك معهم ماله نصف ماله
 منهما وان قال لورثته لفلان علي دين فصدق فاته بصدق الى الثلث فان اوصى

ابو صبا عز الثلث لاصحاب الوصايا والثلثان للورثة وقبل كل
 صدقة فيما شئخ وما بقي من الثلث فله صبا ولا محبة ووارثه نصف
 الوصية وبطل وصية الورث وشباب متفاوتة لثلاثة فصاع ثوب ولم يكن
 ابي والوارث يقول **كل هلك حقل** بطلت الا ان يسلموا ما بقي فلذلك الجيار
 مثلثاه ولذي الردي ثلثاه ولذي الوسط ثلث كل قريب عن من لا
 مشتركة وقسم ووقع حظه فهو الموصي له والا مثله ذراعه والاقرار مثلها
 والفقير عن من مال آخر فاجازت المال بعد موت الموصي ودفعه صح والممنوع
 بعد الاجارت وصح اقرار احد الابنين بعد القسمة بوصيته ابيه في ثلث نصيبه
 وبماة فولدت بعد موته وصح حاضره ثلثه فلهما له والاخذ منهما ثم منه ولابنه
 الكافر والرفيق في مرضه فله وعق بطل كهيته واقاراه والمقعد والمفلج و
 والاشل والسلول ان تطاول فكل فلم تخف من الموت فلهيته من كل مال والا فمن
 فمن الثلث **باب العتق في المرض** تحريره في مرضه ومحاباته وهبته
 وصيته

وصية ولهم بيع ان اجير فان جلى فحرره فله حق وعكسه كتوبيا
 وان اوصى بان يعتق عنده منه المايكة عبد فملك منها درهم تنفذ بخلاف
 الحج ويعتق عبده فان فحبي ودفع بطلت وان فدعي لا وثلثه لزيد وترك عبدا
 فادعي زيد عنقه في صحته والوارث في مرضه فالقول للوارث ولا شئ لزيد الا
 ان يفضل من ثلثه بشئ ايسر من عليه دعواه ولو ادعي رجل ديناً والعبد عتقا
 وصدقه ما الوارث بسعي في قيمته ويدفع الى الغريم وبحق الله تعافى قدمت
 الفضة وان خرها كالحج والزكاة والكفارة فان تساوت في القوة بديهة ونجحة
 الاسلام اجمع عنه رجلا من بلده فحج راكبا والا فمن حيث تبلى فخرج من بلده
 حاجات في الطريق واوصى بان حج عنه حج سعة من بلده والحاجة عن غيره
 مثله **باب الوصية للاقارب** عتق ره حيرانه ملاصقون واصحابهم
 كل ذي رحم محرم من امرائه واخواته زوج كل ذات رحم محرم منه واهله وزوجه
 وآله اهل بيته وجنسه اهل بيته ابيه وازا وصبي لاقرباه اولدوي قرابته اولادهم

اولا نسبها وهي الاقرب فالاقرب من كل ذي رحم محرر منه ولا يدخل الوالدان والبن
والوارث ويكون للاسبغ فصاعدا فان كان له عتقا وخلان فمبني لعقبة ولو عتق
لان له النصف ولهما النصف ولو عتق عتقا استويا والد للذكر والاثنى على السواء
ولو رث فلان للذكر مثل حظ الانثيين **باب الوصية** بالحزمة والسكنى ونصح
الوصية بخدمة عبده سكنى داره مرة معلومة فان خرج العبد من ثلثة سلم اليه ثلثه
والاحزم الورث بيمين الموصي له يوم ما وموته بقول الي ورثة الموصي ولو مات
في حياة الموصي بطلت وبثمة بستانه فمات وفيه ثمرة له هذه الثمرة وان لا
ابداله هذا ما يستقبل كلفة بستانه وصوف غنمه وولدها وبناتها الموجود
عند موته قال ابدأ **باب وصية** الذي حمل داره ببيعة او كنيسة في صحته
فمات فميراث وان اوصى بذلك يقوم مسميتهن فهو من الثلث وداره كنيسة لقيم
غير مبنين صحت الوصية الحرة المستأمن بـ **باب الوصية** كل ماله مسلم او ذمي **باب الوصية**
اولا رجل فقبل عنده ورثه عنده يورثه والا وبيعة تركته كقبوله وان مات فلا

اقبل

اقبل ثم قبل صح ان لا يخرج منه فاض من قال لا قبل والي عبده وكافر فاقبل بدين غير محرر
والي عبده ورثته صفار صح والا و من عجز عن القيام عن القيام بها ضم الي عبده
ولم يطل فاعل احد الوصيتين في غير التجيز وشراء الكفن وحاجته الصفار ولا الهاب لهم
ورثه رجعة عين وفصا ادين وتنفيذ وصية معقبة وعتق عبد عين والخصومة
في حقوق ميت ووصية الوصي وصية التركة ونصح قيمته عن الورثة مع الوصي له ولو عكس
لا فاقسام الورثة واخذ نصيب الموصي له فصاع رجح بثلث ما يفي وان اوصى الميت
بنحبة فاقسام الورثة فكل في يده او دفع اليه من ثلث ما يفي وان اوصى الميت
بثلث ما يفي وصح فسمه القاضية واخذ حظ الموصي له ان غاب وبيع الوصي عبد التركة
بقية الغرماء وضمن الوصي ان باع عبدا او وصي ببعده وتصدق ثمنه ان لم يملك
الثلث في يده وهو على الورثة في حصته على الكبيره غير الفقار ولا يتجدد في ماله ووصي
الابرأ حق عمال الطفل من الجد فان لم يوصي الاب فالجد كالاب **فصل في الشهادة**
شهاد الوصيان الميت اوصى الي زيد معهما الفت لان يدعي زيد وكذا ابنتان وكذا الوغد

الوارث صغير عمال او كبير عمال الميت ولو شهد رجلان لرجلين على ميت يدين
الف وشهد الاخوان للاولين مثلهم تقبل وان كانت شهادته كل فريق بوصية فلا
باب الخنثى من له فرج وذكر فان بال من الذكر فعلام وان بال من الفرج فالخنثى
فان بال منهما فالحكم للاسبق وان استويا فمشكل ولا عيرة بالكثرة فان بلغت
وفرجت له حية او وصل الى النساء فرجل وان ظهر له ثديا ولبن او حاض او بدل او
او امكن وطء فامراة وان لم يظهر علامة او تعارضت فمشكل فبنو بين صف
الرجال والنساء وتبعاء له امة لحنثه فان لم يكن له مال فمن بيت المال شيء اقل
النصيبين فلي مان ابوه وترك ابنا له سهمان والخنثى في سهم
الاخر ككتابته كالبيان بخلاف معتقل اللسان في وصية ونكاح وطلاق
وبيع وشراء وقود لا في حد غنم مذبوحة وميسة فان كانت المذبوحة اكثر
تخري والكل والا لالف ثوب نجس رطب في ثوب طاهر باس فطهر رطوبته
على ثوب طاهر لكن لا بسبلا وعصا لا نجس راس شاة متلطخ يدم او حرق

ورال

وزال عنه فاخذ منه مرقه جاز والحرقه كالغسل سلطان جعل الخراج لرب الارض
جاز وان جعل العشر لاولد فع الارض المملوكة الى قومه لم يعطوا الخراج جاز ولو نوى
قضاء رمضان ولم يعين اليوم صح ولو عن رمضان لقضاء الصلوة وان لم
ينكح او صلوة او اخر صلوة عليه ابتلع بذاق غير كفر لو صدقه والا لاقتل بعض
الحاج عذري ترك الحج توزن من شوي فقالت ثم لم ينكح حتى يشأين رازن منك
وانبدي فقالت كرا تيدم او قالت يدبر فتم ينكح فتر حوصش راسر
في رايخي دافني فقالوا لا ينكح من غير زوجها عز الدخول عليها وهو
يسكن معها في بيتها نشوز ولو سكن في بيت الغصب فامتنعت
منه لا قالت لا اسكن مع امك واريد بيتا على احدة ليس لها ذلك قالت
مر اطلاق ده فقال داره وكيد كوره كيد داره وكره داره وكره داره وكره داره
يقع ولو قال داره است ولد دواست يقع ثوابه الا لو قال داره انكار وكرهه
انكار لا يقع وان نوى وي مر انشايد ثابها مت او كرهه لا يقع الابنية

حله ركان كذا قرار بالثلاث حيله خويشرك لا كابين ترانجشيد
مراجعتك باز داران طلقها المهر والا قال العبد يامال ولا
مته انا بعد كل لا بعني ولو قال بر من سو كند است كه ابن كار
نكته قرار باليمين بالله تعالى وان قال بر من سو كند است بل
لزمه ذلك فان قال قلت ذلك كذا بالابصدق ولو قال امر سوكند
خانه است كه ابن كار نكته قرار باليمين بالطلاق فلا يبيع
بها باذنه فقال البائع بدهم يكون فسخ البيع العقار المتنازع
لا يخرج من يد ذي اليد ما لم يبرهن المدعي عقاره ولاية القاض لا يصح
قضائه فيه اذا قضى القاض حايثه ثم قال رجعت عن عضاي او يدلي
غير ذلك ووقعت في تلبس الشهور اوله بطلت حكم ونحو ذلك لا يعتبر والقضاء
ماضيان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة خياء قوامه سال حلا
عن شبي فاقربه وهم يرونه وسمعون كلامه وهو لا يراه جازت شهادتهم

وان كمو كلامه ولم يروه لابع عقار او بعض اقاله حاضر يعلم البيع ثم ادعي
وهيت مهر فالزوجها فانت ورثها مهرها منه وقالوا كانت الهبة في مثل
موتها فقال بل في الصحة فالقول له اقرب من وعنده فم قال كنت
كاذبا فيما اقررت حلف للمقر له علان المقر ما كان كاذبا فلو لم يستعبط
فما يدعيه عليهم الا قرار ليس بملك قال لا خرو كلت بيع مذا فصلت ما رويلا
وكلمها بطلا فها لا يملك عزله او كلت بكذا على اني متى عزلتك فانت وكيلي
يقول في له عزلتك ثم عزلتك ولو قال كلما عزلتك فانت وكيلي يقول
في عزله عزلتك ثم عزلتك ولو قال كلما عزلتك فانت وكيلي يقول رجعت
عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المتجزة قبض بدل الصلح شرطان كان دينا
بدل ولا الادعي رجل على صبي دار فصاح ابو له على مال الصبي فان للمدعي بيعة جاز
ان كان بمثل القيمة اكثر مما يتغابن فيه وان لم يكن له بيعة او كانت غير
دله قال لا بيعة لي فبرهن او شهادة لي فشهاد تقبل للامام الذي ولاه الخليفة ان

ان يقطع انسان من طريق الحارة ان لم يحضر بالمادة من صادر السلطان ولم يبيع
بيع ماله صح خوفا بها بالضرب حتى وهيت مهره له لم يصح ان قدر على الضرب وان كان
على الخلع وقع الطلاق ولا يسقط المال واحالة انسانا على الزوج ثم وهيت المهر للزوج
لا يصح ان يخذ به في ملكه او بالعدة فنزع منها حابط جازه وطلب نحو بله لم يخر عليه
وان سقط الحابط منه لم يضمن غيره ورجعه بماله باذنها والعمارت لمها والنفقة
دين عليه ولنفسه لا يادنها ما العارة لها وهو منطوع ولو اخذ سان غزعه فنزعه
ان من يده لم يضمن في يده ما لان نسان فقال للسلطان ارفع اي هذا المال ولا قطع
بدرك واضربك خمسين فرفع لم يضمن وضع منجلا في الصحب الصيد مما حشر في
فجاء في اليوم الثاني ووجد الحمار مجروحاً ميتاً لم يملكه من الشاة الحياء والخصية
والغرة والمثانة والمرأة والدم السفوح والترك للقاء في ان يقرض مال الغائب والطفل
والطلاق صبي سخطه طاهر بحيث لو راي انسان بظنه محتوناً ولا يقطع جلده
ذكر الا بشر يركشنيح اسلم وقال هل البصر لا يطبق الشرط الجعل من الجانبين لا من احدهما

الجانبين

الجانبين ولا يصل على غير الانبياء والملائكة الا بطريق التبع
والاعطاء باسم النيروز والمهر جاز لا يجوز فلا يكره
بليس القلانسي ورتب ليس
السواد واريسال ذنب
العمامة بين كنفه
الي وسط الظهر وللشباب
العالم ان يتقدم
على الشيخ الجاهل
وحافظ القرآن
ان يختص في اربعين
يوم تمت بعون الله
على يد عبد الستار مش
المحتاج الي رحمة تعالي



فُنُورِ

وَفِي قَتْرِ النَّفْسِ لِرَجُلٍ وَطَىٰ اخْتِ امْرَأَةً لَا يَحْرُمُ امْرَأَةً عَلَيْهِ

ساوی خلاص

مسألة رجل وجد شاة او بقرة

مذبذبه لا يعلم انها طاهر ام ميتة بالكل افا

كان الدار دار الاسلام واقفاً

مسألة إذا وقعت في المأكولات الجامدة مثل

الدين والدبى الى مد والصل الى مد يلى القارة و

يلقى ما حوله والباق طاهر قاض خان

اوقف هذا الكتاب الفقير المحقق العبد المكي

المختصر في نيل التقصير قليل العمل كثير الأجر

و شرط علی اینه لایعبار الی برهن و جعل

ثوابه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

السراج ابن السيد الخايمي وصره

ما در کتب مشرق و مغرب

وہم

قال في الاية الكبرية من لم يعرف رسوله وعصيته

بن عبد الله بن عبد المطالب بن هاشم
بن عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم